الـزكاة من أجل العدالة والتوازن المجتمعي: نحو إدارة جماعية فعّالة في العمل الإنساني الدولي

تقرير المرحلة الأولى

أكتوبر 2025

WORLD HUMANITARIAN ACTION FORUM

منتدى العمل الإنساني العالمي - واف

الزكاة من أجل العدالة والتوازن المجتمعي: نحو إدارة جماعية فعّالة في العمل الإنساني الدولي

أكتوبر 2025

شكر وتقدير

نتوجه بخالص الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا المشروع وإعداد هذا التقرير. ونخص بالشكر جميع المشاركين في المقابلات، الذين شكّلت آراؤهم وتجاربهم العملية الأساس الذي بُنيت عليه تحليلات هذا التقرير، وقد أدرجت أسماؤهم كاملة في الملحق. كما نعبّر عن تقديرنا لكل من قدّم الملاحظات والمشورة، ولجميع الذين شاركوا في الاستبيان وأسهمت إجاباتهم في تعميق فهمنا للموضوع.

منتدى العمل الإنساني العالمي (WHAF)

هو مبادرة تهدف إلى جمع المنظمات الإنسانية والتنموية لتعزيز التعاون الفعّال مع الفاعلين المحليين، بما يسهم في خدمة المجتمعات المتضررة بصورة أفضل. ويعمل المنتدى على تحقيق ذلك من خلال تنظيم الحوارات والمنتديات وبرامج التدريب، التي تتيح تبادل الخبرات وبناء القدرات وتطوير آليات العمل المشترك.

فريق إعداد التقرير – منتدى العمل الإنساني العالمي

فاطمة حرسي – منسقة المشاورات وإدارة المشروع

تينا مايسون – الباحثة الرئيسية وكاتبة التقرير

بشيرو محمد – مستشار في الزكاة

مي كايبس – المحرر اللغوي

يوسف إبراهيم – منسق

إن كانت لديكم أي ملاحظات، أسئلة أو استفسارات الرجاء التواصل مع فاطمة حرسي على الايميل Fatima@whaf.org.uk

الفهرس

المقدمة 5
سياق وأهمية المشاورات حول الزكاة 5
منهجية البحث والتحديات 6
الاعتبارات والتحديات وحدود الدراسة 7
الزكاة: المفهوم والدور 8
من السياق التاريخي إلى السياق المعاصر 8
الزكاة اليوم 9
الزكاة العابرة للحدود 9
حول معنى الزكاة ووظيفتها وأثرها المقصود 10
ما هي الزكاة؟ 10
ما وظيفة الزكاة؟ ولمن تُؤدّى؟ 11
أثر الزكاة على المُزكّي 11
أثر الزكاة على صاحب الحق 12
أثر الزكاة على المجتمع 12
"القوة الناعمة" للزكاة 13
الزكاة كمؤسسة وأداة ونظام 13
أولويات المشاركين 14
حول المصطلحات 15
الزكاة والعدالة (الاجتماعية والاقتصادية) 15
تعريفات المشاركين لمفهوم العدالة في الزكاة 16
الزكاة كوسيلة لتحقيق العدالة 16
الزكاة وملكية الموارد 17
نتائج الاستبيان حول الزكاة والعدالة 17
الزكاة والعدالة الاقتصادية الكلية 17
حقوق مستحقي الزكاة 18
صاحب حق أم مستفيد؟ 18
حق المجتمع 18
حقوق دافعي الزكاة 18
أنماط اتخاذ القرار في دفع الزكاة 19
العاملون على الزكاة ودورهم 20
تصوّرات حول إدارة الدولة للزكاة 20
العاملون على الزكاة في السياقات العلمانية 20
المنظمات غير الحكومية الدولية وإدارة الزكاة 21
العاملون على الزكاة كفئة مستحقة 22

واجبات ومسؤوليات العاملين على الزكاة.....22
الثقة والشفافية في إدارة الزكاة.....22
الكفاءة المهنية للعاملين على الزكاة.....23
المعرفة والخبرة للقائمين على الزكاة.....24
اعتبارات الإدارة المحلية والدولية.....24
بناء الثقة والعلاقات بين العاملين على الزكاة والمانحين.....25
العلاقة بين العامل وأصحاب الحقوق وخطط التنفيذ.....26
التأثير والرصد في إدارة الزكاة.....27
سياسات إدارة الزكاة والحوكمة الشرعية.....29
تعليقات على اهتمام الجهات العلمانية بالزكاة.....29
آراء حول جواز قيام الجهات العلمانية بإدارة الزكاة.....30
المبررات المؤيدة للجهات العلمانية.....31
المبررات المعارضة للجهات العلمانية.....32
الإدارة العلمانية والزكاة: ديناميكيات القوة والهيمنة.....32
النهج الوسيط: الإدارة العلمانية للزكاة تحت شروط وضوابط.....33
آراء متقاطعة حول دور الجهات العلمانية في إدارة الزكاة.....34
تراجع مصادر التمويل وأثره على الزكاة.....35
الانتقادات المشتركة.....35
هل تُحقّق الزكاة غايتها؟ اقتباسات المشاركين.....36
معالجة التحديات والفجوات: اقتراحات المشاركين.....37
التحديات والفجوات في إدارة الزكاة.....37
الفجوات بين المانحين والمستفيدين:.....37
دور علماء الشريعة والتحديات في إدارة الزكاة.....37
اقتراحات لتعزيز إدارة الزكاة ومعالجة الفجوات.....38
اقتراحات محددة للمسؤولين في إدارة الزكاة.....39
اقتراحات محددة تتعلق بدور علماء الشريعة في إدارة الزكاة.....39
اقتراح إعادة تفسير المصارف الثمانية للزكاة لمواجهة التحديات المعاصرة.....40
الأمثلة التطبيقية لمصارف الزكاة الثمانية.....40
إدارة الزكاة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.....41
أفضل الممارسات في إدارة الزكاة.....42
مؤسسة الزكاة الوطنية (NZF).....42
الخاتمة: نحو تنظيم جماعي واستراتيجي للزكاة.....43
الزكاة كأداة للعدالة والتحول الاجتماعي.....43
الملحق – قائمة أسماء المشاركين في المقابلات.....45

المقدمة

سياق وأهمية المشاورات حول الزكاة

في ظل الأزمات المتصاعدة وتراجع الميزانيات والمصادر التقليدية للتمويل الإنساني، برزت الزكاة كمورد متجدد وفاعل في النقاشات المعاصرة حول تمويل العمل الإنساني، لما لها من قدرة على سد الفجوات ودعم الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المتضررة. ومنذ انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني عام 2016، التي شهدت إدراج مفهوم "التمويل الاجتماعي الإسلامي" ضمن أجندة العمل الإنساني[1]، بدأت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تعي دور الزكاة، وتضع سياسات واضحة لإدارتها، وتطلب الفتاوى الشرعية المتعلقة بها، بل وتأسّست صناديق متخصصة لتوجيه هذا المورد بطريقة منظمة وفعّالة[2].

اليوم، لم تعد الزكاة مقصورة على المنظمات الإسلامية التقليدية، بل أصبحت جزءًا من أنشطة معظم المنظمات غير الحكومية الدولية العلمانية، إلى جانب وكالات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، واليونيسف (UNICEF)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM). بل إن بعض وكالات الأمم المتحدة، التي تعتمد أساسًا على التمويل المؤسسي، بدأت تطلب الزكاة مباشرة من الجمهور.

ومن الجدير بالذكر أنه خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع (فبراير – يوليو 2025)، شهدنا تأسيس مؤسستين بارزتين لإدارة الزكاة على المستوى الدولي: الأولى صندوق العمل الخيري الإسلامي التابع للمنظمة الدولية للهجرة، والثانية صندوق الزكاة التابع للجنة الإنقاذ الدولية (IRC).[3]

هذا التوسع السريع في إدارة الزكاة على المستوى الدولي من قِبَل فاعلين علمانيين، وهو دور طالما كان محصورًا على المنظمات الإسلامية، لفت انتباه العديد من العاملين في النظام الإنساني، خاصة في ظل النقاشات المستمرة حول اختلال موازين القوى في القطاع الإنساني والدعوات المتكررة إلى "تعزيز توطين العمل الإنساني" و"تحرير القطاع من الإرث الاستعماري".

ومن هذا المنطلق، بدأ منتدى العمل الإنساني العالمي العمل في هذا المشروع من خلال طرح سؤال جوهري: "هل يُعدّ هذا الانخراط المتزايد للفاعلين العلمانيين في إدارة الزكاة متّسقًا مع مقاصدها الأصلية، أم أنه يُمثّل شكلًا جديدًا من أشكال التهميش ونزع التمكين؟"

مع بدء المشروع وتنظيم عدة مشاورات، اتضح أن النقاش كان قائمًا على افتراضين رئيسيين: الأول، أن أهلية وشرعية إدارة الزكاة تنبع حصريًا من الهوية والشرعية الإسلامية، والثاني، أن أي حكم أو فتوى تُصدر ضد الإدارة العلمانية للزكاة سيكون كافيًا لإيقافها، وهو ما ثبت أنه لا يحدث في أرض الواقع!

بدلًا من التركيز على هذه المسألة وحدها باعتبارها القضية الأساسية للإدارة الدولية للزكاة، تم توسيع السؤال ليصبح: **"هل تُدار الزكاة أصلاً وفق مقاصدها، ومن قِبل من؟"** ولهذا السبب، عاد المشروع إلى الأساسيات، مركزًا على الهدف من الزكاة وكيف ينبغي إدارتها ضمن قطاع المساعدات الإنسانية الدولي، مع التوقع أن يسلط هذا الضوء أيضًا على مسائل أخرى مرتبطة بالزكاة.

ولكون الزكاة أداة تهدف إلى نقل الثروة من الأغنياء إلى الفقراء، كان من الضروري أيضًا فهم المبادئ التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية المرتبطة بها، وعلاقتها بقطاع المساعدات الإنسانية. لذلك، لم يقتصر النقاش على منظور ضيق، بل انطلق من نطاق أوسع، سعياً للكشف عن معاني الزكاة وأثرها على القطاع الإنساني من زوايا متعددة.

يستعرض هذا التقرير الدروس المستفادة من المرحلة الأولى لمشروع بحثي يمتد لعامين، ويقدّم وجهات نظر الأكاديميين والمسؤولين عن الزكاة في المنظمات الإسلامية ودافعي الزكاة من الأفراد، حول دور الزكاة وأثرها المستهدف في المجتمعات، وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب واجبات وشرعية المسؤولين عن إدارتها. كما يقدّم التقرير مجموعة من الأفكار والمقترحات والرؤى حول كيفية إدارة الزكاة وتعزيز فعاليتها، لا سيما فيما يتعلق بالتنظيم الجماعي والاستراتيجي لضمان تحقيق مقاصدها المنشودة.

---

[1] Reliefweb, World Humanitarian Summit - Islamic Social Finance: Special Session Summary اخر زيارة22.10.25

[2] Oxfam Zakat Ramadan Appeal; IRC Rescue Zakat Fund; Save the Children Zakat Charity Fund and Policy (2022), noting their current appeals (2025) are for Sadaqah rather than Zakat; Street Child Zakat Policy; MSF Islamic Giving: Water Aid Zakat Appeal: Action Aid Gulf Partnerships, no policy but statement of partnership enabling the receipt of Zakat; Action Against Hunger Zakat Appeal; IFRC, Islamic Humanitarian Giving (تم الاطلاع عليها في تاريخ22.10.25

[3] See: UNHCR Refugee Zakat Fund, Zakat App تم الاطلاع عليها22.10.25

منهجية البحث والتحديات

بدأت المرحلة الأولى بمراجعة وثائقية شاملة للتقارير والأوراق البحثية والمقالات ذات الصلة، تلتها اجتماعات استشارية مع مجموعة من الشركاء. ساعد هذا الأسلوب في توضيح سؤال البحث وأهدافه والقيمة المرجوة من المشروع، لتكون بمثابة مرحلة استماع تمهيدية تحدد مسار العمل، وتبرز المواضيع والقضايا الأساسية والأسئلة الرئيسية التي تُسهم في صياغة التفاعل مع الباحثين والجهات المعنية بشكل هادف.

سؤال البحث

كان سؤال البحث الأساسي: **"ما معنى الزكاة وما هو دورها، خصوصًا في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية؟ وكيف ينبغي إدارة الزكاة ضمن سياق المساعدات الإنسانية والتنموية؟"** ويهدف هذا السؤال إلى استقصاء الآراء النظرية والتطبيقية من الأكاديميين والعاملين في المنظمات الإنسانية الإسلامية، مع الترحيب بوجهات النظر حول ما تحقق فعليًا من مشاريع الزكاة، وما هي الإمكانات غير المستغلة التي يمكن العمل على تحقيقها.

المقابلات

بين شهري مارس ومايو 2025، أجريت 31 مقابلة متعمقة مع أكاديميين وعاملين في المنظمات الإسلامية المنفذة لمشاريع الزكاة، تم اختيارهم بناءً على عينات مقصودة تأخذ بعين الاعتبار خبرتهم وتجربتهم، بهدف تمثيل تجارب ووجهات نظر عالمية. صُممت الأسئلة لتتناسب مع كل مجموعة، لكنها تناولت نفس الموضوعات الأساسية: معنى ودور الزكاة، علاقتها بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، حقوق المانحين وأصحاب الحقوق، التزامات العاملين في المنظمات الإسلامية، دور الجهات الفاعلة العلمانية، ورؤيتهم المستقبلية لدور الزكاة في إطار النظام الإنساني الحالي. كما طُلب من المشاركين تقديم آرائهم ومقترحاتهم بشأن دور علماء الدين في هذه المناقشات، وأي أسئلة يرغبون في طرحها.

أُجريت المقابلات مع المسؤولين الإداريين في المنظمات الإسلامية التي تجمع الزكاة وتوزعها، وكان المشاركون إما من كبار المدراء أو ممن يعملون مباشرة في إدارة البرامج الممولة من الزكاة. أما الأكاديميون الذين تمت مقابلتهم، فكانوا جميعًا مشهودًا لهم بخبرتهم وقد نشروا أبحاثًا في هذا المجال.

كان البرنامج المخطط هو إجراء 10 مقابلات مع أكاديميين، و10 مقابلات مع مسؤولين من منظمات إسلامية من الجنوب العالمي، و10 مقابلات مع مسؤولين من منظمات إسلامية من الشمال العالمي. إلا أنه في النهاية لم يتم تنفيذ ذلك، إذ تم إجراء 5 مقابلات هجينة، أي مع مشاركين كانوا سابقًا مسؤولين في منظمات إسلامية وتحولوا لاحقًا إلى مستشارين أو اكتسبوا خبرة أكاديمية، و12 مقابلة مع أكاديميين، و9 مقابلات مع مسؤولي منظمات إسلامية من الجنوب العالمي، و5 مقابلات مع مسؤولي منظمات إسلامية من الشمال العالمي. **من أجل القائمة الكاملة لجميع أسماء المشاركين والمنظمات التي يمثلونها في المقابلات الرجاء الاطلاع على الملحق.**

أتاحت المقابلات درجة عالية من المرونة، مما سمح بإعطاء إجابات مفتوحة حيث أتيح للمشاركين التأثير على مسار الحوار.

استبيان رأي المانحين

خلال الفترة نفسها، تم توزيع استبيان باللغتين العربية والإنجليزية على مانحي الزكاة، بهدف جمع آرائهم حول نفس المواضيع التي نوقشت في المقابلات. جرى توزيع الاستبيان خلال شهر رمضان الكريم لاستكشاف كيفية اتخاذ المانحين لقراراتهم المتعلقة بالزكاة في الشهر التي يدفع فيها غالبية المسلمين الزكاة.

إجمالًا، تلقى الاستبيان 114 ردًا من مشاركين يمثلون 30 دولة. جاءت أكبر نسبة من المشاركات من المملكة المتحدة، تلتها اليمن، وألمانيا، ومصر، والعراق، والصومال، وتركيا، وكندا. أما بالنسبة للسؤال الاختياري حول المذهب الإسلامي، فقد أجاب أقل من نصف المشاركين على هذا السؤال وكان جميعهم من المذهب السني. وأفاد 88% من المشاركين بأنهم يدفعون الزكاة هذا العام، بينما وُجهت أسئلة افتراضية إلى الـ12% الباقين لمعرفة ردودهم في حال أتيحت لهم فرصة الدفع.

اشتمل الاستبيان على أسئلة من نوع الاختيار من متعدد، والاختيار المفتوح، ومقياس ليكرت، إضافة إلى أسئلة تتعلق بالعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار والتفضيلات العامة بشأن كيفية إدارة الزكاة. كما أُتيح للمشاركين الفرصة لطرح أسئلة وتقديم اقتراحات.

تحليل البيانات

تم تفريغ نصوص المقابلات ثم إعادة كتابتها وتنقيحها وترجمتها إلى الانجليزية إن لزم الأمر، وبعد ذلك وُضع إطار ترميز لتحليل البيانات باستخدام برنامج MAXQDA ومن ثم مراجعة النصوص بالكامل لتحديد الموضوعات الرئيسية والفرعية والعلاقات بينها، ومن ثم تحليلها للوصول إلى تفسير شامل للنتائج، مع إبراز الفروقات بين المجموعات عند وجودها.

وبالمثل، تم تحليل نتائج الاستبيان بالنسختين العربية والإنجليزية، وسيقوم التقرير بإبراز أبرز النتائج المستخلصة من الاستبيان ضمن كل قسم من أقسامه.

الاعتبارات والتحديات وحدود الدراسة

إن تناول موضوع الزكاة، باعتباره قضية واسعة ومميزة وشخصية ويتقاطع مع أبعاد روحية واجتماعية ودينية وسياسية، شكّل تحديًا منهجيًا وفي الوقت ذاته كان مصدر إثراء فكري. ونظرًا لتنوع الآراء وقوة المواقف المطروحة، كان من الضروري معالجة المادة بأسلوب متوازن، قائم على الأدلة، ومراعي للسياق، مع تجنب عرض النتائج في إطار المواجهة أو الجدال. لضمان ذلك، تُعرض الاقتباسات، بعد حصولنا على إذن أصحابها، بشكل مستقل، بينما تُحفظ سرية هوية الأفراد عند تلخيص وتحليل المناقشات. وفي الحالات التي تم الاعتماد فيها على وجهة نظر محددة لمساهم في التقرير، قمنا بذكر اسمه لنسب الفضل إليه.

فريق البحث

على الرغم من أن الباحث الرئيسي للمشروع لم تُجرِ جميع المقابلات، فإنه من المهم الإشارة إلى أنها ليست مسلمة. ونظرًا لتركيز البحث على المنظمات المسلمة، فقد أوجد هذا توترًا منهجيًا يستحق التنويه، خاصة في ضوء الانتقادات المعروفة للمنظور الخارجي (Etic) في البحث. ومع ذلك، قد يكون غياب موقف ديني محدد ساهم في تعزيز حوار أكثر انفتاحًا وشفافية، حيث شعر المشاركون غالبًا بالراحة في التعبير عن آرائهم بحرية.

شارك ضمن فريق العمل أيضًا باحثون مسلمون، ساهموا في إثراء البحث من خلال مداخلاتهم وإشرافهم، مستندين إلى خبراتهم العملية وليس التدريب الشرعي الرسمي، حيث قدموا التوضيحات والسياقات والمراجع القرآنية ومن السنة ذات الصلة. وقد حرص القائمون على المشروع دائمًا على العودة إلى المصادر الإسلامية عند تحديد المفاهيم الأساسية، مع بذل جهد لضمان تمثيل جميع المدخلات. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تحديد التأثير الدقيق لموقف الباحث على النتائج بشكل قاطع، فإن هذا العامل يظل مهمًا ويجب مراعاته عند تفسير النتائج.

نشير هنا إلى أن المرحلة الثانية من المشروع ستركز بشكل خاص على التشاور والعمل مع علماء الدين والمشايخ لضمان استكمال البحث من منظور شامل ودقيق.

الذكاء الاصطناعي: تمت محاولة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل النتائج، وكانت النتائج متفاوتة. فقد تبين أن إنشاء النصوص كان مفيدًا إلى حد ما، بينما كانت ملخصات النصوص والتحاليل الناتجة عنها ضعيفة وغير موثوقة إلى حد كبير، إذ افتقرت للتفاصيل الدقيقة والفروق الدقيقة في المعنى، مما أدى إلى زيادة الوقت اللازم لتحليل النتائج بطريقة أقل فعالية.

التركيز على استبيان المانحين: ربما كان التركيز على عينة أضيق سيؤدي إلى نتائج أكثر وضوحًا. كما أن توافر وقت أطول كان سيتيح توزيع الاستبيان على مراحل واستخدامه لاختبار بعض النتائج الرئيسة المستخلصة من المقابلات بشكل أعمق. وكان من التحديات الصعبة ضمان وصول الاستبيان إلى المانحين الذين لا ينتمون لقطاع المساعدات الإنسانية، نظرًا لاعتمادنا على شبكة علاقات منتدى العمل الإنساني العالمي. ومن المهم في المستقبل تطوير شراكات لدعم الوصول إلى جماهير أوسع، خصوصًا عند الرغبة في جمع وجهات نظر مستقلة عن تأثير قطاع المساعدات. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الاستبيان أُجري خلال شهر رمضان، حيث يركز العديد من الأفراد على العبادة وأداء الزكاة، مما قد يجعلهم أقل اهتمامًا بالاستبيان في ذلك الوقت.

تحديات البيانات والعينة في المقابلات

لم تتسن لنا الفرصة لإجراء مقابلات مع مسلمين من المذهب الشيعي، على الرغم من بذلنا أقصى الجهود لضمان التمثيل المتوازن للمسلمين، وهو أمر سيتم معالجته بعناية في المرحلة التالية من المشروع.

ومن المثير للاهتمام أن المذهب الإسلامي الذي ينتمي إليه المشاركون في المقابلات لم يظهر أي تأثير ملحوظ على وجهات النظر المطروحة. بل على العكس، أشار المشاركون عند سؤالهم عن مذاهبهم إلى أن ذلك لا يحدد أو يحد من آرائهم، التي اعتبروها مبنية على فهم شامل وعالمي للزكاة. كما أوضح بعضهم صراحةً كيف تأثرت وجهات نظرهم بأفضل الممارسات العالمية، بينما أشار آخرون

إلى أن الأفكار والمقاربات غالبًا ما يتم تبادلها واستعارتها بين المدارس المذهبية المختلفة. ويشير ذلك إلى أن التأثيرات الجغرافية والطائفية ليست واضحة، تمامًا كما هو الحال بالنسبة لطبيعة الإدارة الدولية للزكاة نفسها.

كانت وجهات نظر النساء غير ممثلة بشكل كافٍ في هذه المرحلة من البحث، حيث بلغت نسبتها 29% من المقابلات و26% من المانحين الذين شملهم الاستبيان.

كما نذكر أن حجم عينة المشاركين في المقابلات كان صغيرًا جدًا بحيث لا يمكن استخلاص نتائج قاطعة منه. ومع ذلك، بما أن هذه المرحلة لم تكن تهدف إلى الوصول إلى استنتاجات نهائية، بل كانت نقطة انطلاق لمواصلة البحث، فإننا نرى أن هذه العينة قد وفرت توجيهًا عامًا وموثوقًا للمشروع.

لم تُجرَ أي مشاورات مع أصحاب الحقوق بسبب محدودية قدرات الفريق وقلة الموارد وضيق الوقت والقيود اللوجستية، إلا أنه من المخطط إشراك هذه المجموعة المهمة في المرحلة التالية من المشروع.

الزكاة: المفهوم والدور

تُعدّ الزكاة ركنًا أساسيًا من أركان الإسلام وعبادة مالية واجبة تهدف إلى تطهير النفس والمال، وتعزيز العدالة الاجتماعية. يُلزم الإسلام كل مسلم مستحق بإخراج نسبة محددة من أمواله التي بلغت حد النصاب لصالح فئات معيّنة، بما يحقق التكافل ويقلل من الفجوات الاجتماعية. وتنقسم الزكاة إلى نوعين رئيسيين:

- **زكاة المال** وهي حساب سنوي لنسبة محددة من الأموال التي بلغت النصاب.
- **زكاة الفطر** وتُدفع في ختام شهر رمضان غالبًا على هيئة طعام أساسي، بقصد تطهير الصائم ومساندة المحتاجين خلال العيد.

تستند أحكام الزكاة إلى القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهاد العلماء، وتُصرف إلى ثمانية مصارف محددة كما وردت في الآية 60 من سورة التوبة: **الفقراء، المساكين، العاملون عليها، المؤلفة قلوبهم، في الرقاب، الغارمون، في سبيل الله، وابن السبيل.** وتهدف هذه المصارف إلى ضمان توزيع عادل للثروة وتعزيز الروابط الاجتماعية داخل المجتمع الإسلامي.

من السياق التاريخي إلى السياق المعاصر

الزكاة جزءٌ متجذر في البناء العقدي والعملي للإسلام، إلى جانب أشكال العطاء الأخرى مثل الصدقة والوقف. والفرق الجوهري أن الزكاة فريضة واجبة على كل مسلم قادر، بينما تظل الصدقة والوقف أعمالًا تطوعية. ولأن هذا المشروع يركز تحديدًا على الزكاة، فقد كان من الضروري استحضار تطورها عبر التاريخ.

ففي العهد المكي، كانت الزكاة تُمارس على شكل عطاء طوعي، ثم فُرضت كعبادة مالية واجبة بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة حيث أُسس عليه السلام نظاماً رسمياً لجمعها وتوزيعها عبر بيت المال، وتعيين العاملين عليها، لتصبح ركيزة مركزية في تنظيم المجتمع الإسلامي الناشئ.

واصل الخلفاء الراشدون ترسيخ هذا النظام ضمن مشروع بناء الدولة الإسلامية، وهي مرحلة شهدت توسعًا جغرافيًا ونموًا إداريًا للدولة الإسلامية. ثم جاءت الدولة الأموية التي تحوّل فيها نظام الحكم إلى نظام وراثي، وفي خلال هذه الدولة كان عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز نقطة مضيئة في تاريخ الزكاة؛ حيث أديرت جميع أمور الدولة المالية بعدالة وكفاءة حتى وردت روايات تشير إلى ندرة من يستحق الزكاة في عهده. وقد أشار بعض المشاركين إلى هذه الحقبة بوصفها نموذجًا مكتملًا لقيم الزكاة ومقاصدها.

ناقش المشاركون كذلك تأثير التحولات الجيوسياسية اللاحقة، من انتهاء نظام الخلافة إلى قيام الدول القُطرية الحديثة، مرورًا بفترات الاستعمار والعولمة الاقتصادية. وقد أعادت هذه التحولات تشكيل علاقة الفرد بالدولة، وأثّرت على إدارة الزكاة وموقعها في النظام الاجتماعي. فلم تعد الزكاة تُدار ضمن منظومة مركزية موحدة كما في الماضي، بل باتت تُفسّر وتُمارس بطرق متباينة وفقًا للسياقات القانونية والسياسية لكل دولة. وقد أثار ذلك أسئلة جديدة حول دور الدولة وشرعيتها في جمع الزكاة وتوزيعها، وحول سُبل ضمان تحقيق مقاصد الزكاة في عالم معولم تتعدد فيه الفاعليات والمؤسسات.

الزكاة اليوم

تتعدد اليوم النماذج المتّبعة في جمع الزكاة وإدارتها وتوزيعها، تبعًا لاختلاف السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية وغيرها. ففي الدول التي يشكّل المسلمون فيها أغلبية، تتراوح الأنظمة بين الإلزامي والطوعي والهجين، وهو ما يعكس اختلاف النظرة إلى دور الدولة في الإشراف على هذا الركن الشرعي.

ففي بعض الدول مثل ليبيا وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية والسودان واليمن، تُحصَّل الزكاة بشكل إلزامي عبر مؤسسات رسمية تشرف عليها الدولة. بينما تعتمد دول أخرى مثل أفغانستان والجزائر وعُمان وتونس نموذجًا طوعيًا لجمع الزكاة، دون تدخل مباشر من السلطات الحكومية. أما النماذج الهجينة، كما في الأردن والبحرين والكويت ولبنان وبنغلاديش وإندونيسيا، فهي تجمع بين الطابعين، حيث توجد مؤسسات أهلية أو دينية تعمل بتنظيم أو إشراف جزئي من الدولة.

وتقدّم بعض الدول مثل إندونيسيا وماليزيا وباكستان حوافز مالية كالتخفيضات أو الاعتمادات الضريبية للمزكّين، وذلك في إطار محاولات دمج الزكاة في الأنظمة المالية الحديثة.

أما في الدول ذات الأغلبية غير المسلمة أو ذات التوجهات العلمانية، فلا تُفرض الزكاة ولا تتولى الدولة جمعها، بل تُترك إدارتها للمؤسسات الدينية أو المبادرات الفردية. ومع ذلك، تظهر استثناءات مهمة، كما في سنغافورة، حيث يشرف المجلس الإسلامي السنغافوري على تنظيم الزكاة وتوزيعها وفقًا لأحكام الشريعة، في نموذج يجمع بين الإطار المدني والمرجعية الدينية.

وفي السياقات التي تعتمد الزكاة الطوعية، سواء داخل دول ذات أغلبية مسلمة أو في مجتمعات الأقليات، يختلف مستوى المأسسة والتنظيم، وكذلك طبيعة العلاقة بين المؤسسات والدولة. ففي غياب الإلزام الحكومي، غالبًا ما تُمارَس الزكاة بطرق فردية أو مجتمعية، عبر المساجد أو الجمعيات الخيرية أو المبادرات المحلية.

أما في الدول التي تُنظّم أو تُلزم بدفع الزكاة، فإن المؤسسات الرسمية أو المعتمدة من الدولة غالبًا ما تشكل الأداة الأساسية لجمعها وتوزيعها، مما يربط بين العبادة والممارسة المؤسسية والإدارة العامة.

وبذلك، يختلف الباحثون والممارسون في هذا المجال حول مدى ضرورة تدخل الدولة في إدارة الزكاة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية الحديثة. وتتزايد القناعة بأن النموذج الأمثل ليس واحدًا، بل يجب أن يُصمَّم بما ينسجم مع الظروف والسياقات المحلية لكل مجتمع.

الزكاة العابرة للحدود

في إطار العطاء الدولي، تتجاوز الزكاة حدودها المحلية لتصبح أداة مالية عابرة للحدود، تُستخدم في دعم المجتمعات المسلمة وغيرها في مختلف أنحاء العالم. ورغم غياب بيانات دقيقة عن حجم الزكاة المتداولة عالميًا، إلا أن المؤشرات تُظهر وجود تدفقات كبيرة من أموال الزكاة تُحوَّل وتُصرف دوليًا، وهو ما يشكل أحد محاور الاهتمام في هذا المشروع ضمن المشاورات حول الزكاة. ففي المملكة المتحدة فقط وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة مرة أخرى، يقدر أن نحو ما يقرب من 262 مليون جنيه إسترليني يتم إرساله سنويًا إلى خارج البلاد.[4] لا يُعرف بدقة حجم الزكاة المتداولة سنويًا على مستوى العالم، لكن التقديرات تضعها في نطاق يتراوح بين 200 مليار دولار أمريكي و1 تريليون دولار.[5]

وتُسهّل بعض الدول الإسلامية تحويل جزء من أموال الزكاة المُحصّلة وطنيًا إلى الخارج، سواء عبر جهات رسمية مُفوّضة من الحكومة أو من خلال شراكات مع وكالات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، يُعد بيت الزكاة الكويتي هيئة حكومية مستقلة تُدير الزكاة على المستويين الوطني والدولي، وقد أقام شراكة رسمية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2000.[6] كما يُموّل بيت الزكاة الكويتي مؤسسات كويتية مثل جمعية الرحمة العالمية[7]، التي بدورها تدعم مؤسسات خيرية خارجية مثل لجنة الإغاثة الأفريقية في الصومال.[8] وبصورة مشابهة، تقوم الهيئة الوطنية للزكاة في إندونيسيا (بازناس - BAZNAS) بتمويل مشاريع تابعة لمنظمات أممية مثل اليونيسف.[9]

أما في الدول غير الإسلامية، مثل المملكة المتحدة، فإن جمع الزكاة يتم غالبًا عبر قنوات فردية أو أهلية أو مجتمعية تشمل الأفراد و المساجد والجمعيات الوطنية، أو المنظمات غير الحكومية الدولية. ووفقًا لإحصاءات 2023 حول المسلمين في بريطانيا، فإن نحو 80٪ من المسلمين البريطانيين يدفعون زكاتهم خارج البلاد، ونصفهم يوجّهها إلى بلدانهم الأصلية.[10] كما لوحظ كذلك بأن سداد

---

[4] NZF, Zakat in the UK اخر اطلاع (22.10.25)
[5] UNDP, Zakat for the SDGs, 07.09.18 اخر اطلاع (22.10.25)
[6] UNHCR, Our Partners: Zakat House اخر اطلاع. (22.10.25)
[7] Rahma Global Society, Rise of Charity اخر اطلاع. (22.10.25)
[8] African Relief Committee, Medical News, 04.09.2020 اخر اطلاع(22.10.25)
[9] UNICEF, BAZNAS X UNICEF 2020 اخر اطلاع(22.10.25)
[10] Muslim Census, Snapshot Survey: Zakat in the UK 08.04.23 اخر اطلاع(22.10.25)

الزكاة من قِبَل المصارف الإسلامية والشركات الخاصة يشكّل جزءًا مهمًا من حركة الزكاة عالميًا، على المستويين الوطني والدولي. وتضطلع المصارف الإسلامية بدور في توزيع الزكاة نيابةً عن عملائها، بالإضافة إلى تخصيص جزء من أرباحها الخاصة، فضلًا عن دورها في تيسير الصناديق الخيرية بالشراكة مع كيانات أخرى.[11]

ورغم ذلك، فإن نقص البيانات العالمية الدقيقة حول جمع الزكاة وإنفاقها يجعل من الصعب تقدير حجمها الحقيقي أو الإمكانات التنموية التي يمكن أن تحققها.[12] وقد أشار عدد من المشاركين في المقابلات إلى أنه لو أُديت الزكاة والتُزم بها كما يجب على نطاق واسع، فإنها يمكن أن تُحدث أثرًا ملموسًا في الحد من الفقر العالمي.[13] ومع ذلك، ما تزال المعرفة محدودة حول تفضيلات المانحين بين:

- العطاء المباشر من فرد إلى فرد داخل المجتمع.
- العطاء المحلي عبر مؤسسات محلية.
- أو العطاء الدولي عبر منظمات كبرى.

60٪ من المشاركين يرون أهمية أن تُدار أموال زكاتهم من قِبل جهات مسلمة.

كما أن المنظمات الدولية التي تجمع الزكاة، سواء كانت ذات مرجعية إسلامية أو علمانية، تعمل في ظل غياب جهة مركزية دولية تُشرف على أنشطة الزكاة أو تنسقها عالميًا. وعلى الرغم من وجود معايير معتمدة مثل ضرورة وجود مجالس للزكاة وسياسات واضحة لإدارتها، إلا أن النظام الدولي للزكاة ما زال يفتقر إلى التنسيق والحوكمة المركزية.

وأظهر استبيان المانحين أن 60٪ من المشاركين يرون أهمية أن تُدار أموال زكاتهم من قِبل جهات مسلمة. ومع ذلك، يتوسع نطاق المنظمات غير الحكومية الدولية ذات الطابع العلماني التي تطلب الزكاة من نفس قاعدة المانحين. كما تشير المؤشرات إلى أن بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية بدأت بتحويل أموال الزكاة التي تجمعها إلى وكالات الأمم المتحدة لتتولى توزيعها، دون وضوح ما إذا كان المتبرعون قد جرى التشاور معهم بشأن هذا التحويل أم لا.

حول معنى الزكاة ووظيفتها وأثرها المقصود

ما هي الزكاة؟

اتفق معظم المشاركين على التعريف اللغوي للزكاة بوصفها "النماء" و"التطهير"، باعتبارها ركنًا من أركان الإسلام، وفريضة دينية، وعبادة مالية مفروضة على المسلمين المستطيعين. إلا أن المقابلات كشفت عن تعدد في تعريف الزكاة على المستوى المفاهيمي والوظيفي، حيث جرى النظر إليها أيضًا بوصفها:

- مؤسسة
- وصدقة واجبة
- وضريبة إلهية
- ونظام رعاية اجتماعية إسلامي
- وآلية لإعادة توزيع الثروة
- وأداة للاقتصاد السياسي
- ونظامًا ماليًا اجتماعيًا.

[11] See for example: UNICEF, The Global Muslim Philanthropy Fund for Children
An innovative new funding platform from UNICEF and the Islamic Development Bank Group اخر اطلاع (22.10.25

[12] Dr. Mohammed Obaidullah, How Much Annual Zakat Is Collected Globally اخر اطلاع (22.10.25)
NZF Worldwide Mufti Faraz Adam, Zakat as an Economy (22.10.25) فقد اعتبرت بعض التحليلات أن قيمة الزكاة تعادل اقتصادًا بحجم المرتبة السابعة عشرة عالميًا، كما في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي *UNDP*، *«الزكاة من أجل أهداف التنمية المستدامة»*، *2018*، الذي ناقش إمكانية مساهمة الزكاة في سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة

وأشار بعض المشاركين إلى أن فهم الزكاة ووظيفتها لا يمكن فصله عن الإطار الأوسع لـ الاقتصاد السياسي والأخلاقي الإسلامي، حيث تعمل الزكاة بوصفها أداة ترتبط بالسلوك الاجتماعي والقيم والتصورات حول العدالة والعلاقات الاقتصادية داخل المجتمع. **أما في نتائج الاستبيان، فقد اختار غالبية المشاركين وصف الزكاة بأنها "عبادة إيمانية"** (70%)، تليها **"صدقة واجبة"** (52%)، وذلك ضمن تصور هام للزكاة كشكل من أشكال التمويل الاجتماعي الإسلامي. كما ظهرت تعريفات أخرى ولكن بدرجة أقل انتشارًا، مثل اعتبار الزكاة:

- أداة للتمكين
- وإعادة توزيع الموارد
- والرعاية الاجتماعية
- والاستثمار

اختار غالبية المشاركين وصف الزكاة بأنها "عبادة إيمانية" (70%)، تليها **"صدقة واجبة"** (52%)،

ويوضح هذا التعدد أن الزكاة تُفهم اليوم ليس فقط بوصفها واجبًا تعبديًا، بل أيضًا كأداة اجتماعية واقتصادية وأخلاقية يتجاوز أثرها البعد الفردي ليشمل البنية المجتمعية الأوسع.

ما وظيفة الزكاة؟ ولمن تُؤدّى؟

عبّر المشاركون في المقابلات عن رؤًى متعددة حول الوظيفة المقصودة للزكاة وأثرها، ويمكن تصنيفها ضمن ثلاثة مستويات مترابطة:

أولًا: الزكاة كعبادة إيمانية

تؤدّي الزكاة دورًا روحيًا يعزّز الإيمان لدى المانح والمستفيد والمجتمع. وقد شدّد المشاركون على بعدها التطهيري في تنقية المال والنفس، وعلى قيمتها المعنوية بوصفها وفاءً روحيًا يُحيي روح التكافل، ويُرسّخ الشعور بالمسؤولية والعلاقة المتوازنة بين أفراد المجتمع. فالزكاة هنا تتجاوز كونها تحويلًا ماليًا لتصبح رابطة روحية واجتماعية تُجدّد الحياة المشتركة.

ثانيًا: الزكاة كنظام ومؤسسة

في هذا المستوى، تُفهم الزكاة بوصفها نظامًا اجتماعيًا مؤسسيًا يُسهم في بناء المجتمع وتعزيز اللُّحمة الاجتماعية. وقد أكد المشاركون أهمية التعاون والمسؤولية الجماعية وروح التضامن، معتبرين أن الزكاة تمثّل نشاطًا قائمًا على الإيمان يهدف إلى تمكين المجتمعات وتقوية بنيتها الداخلية وضمان استدامة شبكات التكافل.

ثالثًا: الزكاة كأداة اقتصادية لإعادة التوزيع

تُعد الزكاة كذلك آلية لإعادة توزيع الثروة وتقليل الفجوات المادية. وقد رأى عدد من المشاركين أن دور الزكاة يتضمن تمكين أصحاب الحقوق اقتصاديًا وتعزيز الرفاه العام. كما دعا بعضهم إلى استعادة إمكانية الوصول العادل إلى الموارد التي "أودعها الله للناس جميعًا"، وإعادة النظر في القيم التي تحكم الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، ومواجهة أنماط الاحتكار والاستحواذ.

وبناءً على هذه المستويات الثلاثة، برز مفهوم "التوازن" باعتباره جوهر الزكاة، حيث تعمل الزكاة كمنظومة شاملة تجمع بين الروحي والمادي، والفردي والجماعي، والآني والمستقبلي؛ مما يجعلها مشروعًا مؤسسيًا ذا رؤية شمولية وأهداف اجتماعية واقتصادية ممتدة.

أثر الزكاة على المُزكّي

أجمع المشاركون على أن الزكاة لا تُطهّر المال فحسب بل تُطهّر النفس والقلب، وتهذّب الروح وتُنعشها.

«إنها تُطهّر قلب المزكّي، فبإخراج الزكاة يُطهّر نفسه من الأمراض الروحية.» (بروفيسو عليو داهيرو)

«من أعطى فله أجر عند الله.» (فائزة يوسف)

«إنها تبني التعاطف والمسؤولية تجاه الأقل حظًا» (د عثمان مقبل)

ويرى المشاركون أن بركة الزكاة تمتد في حياة المُزكّي، ويتجلى أثرها في السلام الداخلي والطمأنينة والنماء، وفق معنى "الزيادة" الروحي والمادي. وذهب بعضهم إلى أن المنافع الروحية تخصّ المُزكّي والمادية تخصّ المستحق، بينما رأى آخرون أن هذا الفصل غير دقيق، إذ تتكامل المنافع في الزكاة ولا يمكن عزل الروحي عن المادي في أثرها.

ومن هذا المنطلق، اعتبر عدد من المشاركين أن الزكاة وُجِدت ابتداءً لخدمة المزكّي نفسه، إذ تُعيد له وعيه بإنسانيته ودوره الأخلاقي في الكون، قبل أن تنعكس فوائدها على المستحقين والمجتمع.

أثر الزكاة على صاحب الحق

لا تُفهم الزكاة، في ضوء آراء المشاركين، بوصفها معاملة مالية فحسب، بل باعتبارها علاقة إنسانية وروحية تُعيد للإنسان كرامته ومكانته في المجتمع.

«إن الزكاة تهدف في جوهرها إلى تمكين المستفيد، بحيث يصبح في المستقبل قادرًا على أداء الزكاة بنفسه» (بروفيسور عليو داهيرو)

«الزكاة ليست مجرد تحويل للمال؛ إنها علاقة إنسانية... فعندما يشعر الإنسان بأنه مرئي ومدعوم ومشمول، فإن مشاعر الخجل والحزن تتحول إلى كرامة» (د لبنى عبد العزيز)

«حتى من الناحية الروحية، فإن للمال دور في النظرة الشاملة للإسلام... فهي تعزز حياتك الروحية» (د. عبد الرحيم أدادا محمد)

تعكس هذه الشهادات أنّ أثر الزكاة على أصحاب الحقوق يتجاوز الإغاثة المادية المباشرة، ليشمل إحياء الكرامة الإنسانية، وتعزيز المشاركة الاجتماعية، ورفع تقدير الذات، في انسجامٍ مع جوهر فلسفة الزكاة بوصفها وسيلة لبناء الإنسان قبل إعالة الجسد.

يظهر الأثر الأكثر وضوحًا للزكاة في قدرتها على تخفيف الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للمستحقين، مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم. لكن المشاركين شددوا على أن هذا الأثر المادي المباشر ليس سوى الخطوة الأولى في مسارٍ أوسع نحو التمكين الاقتصادي والاستقلال الذاتي.

فالزكاة، كما وصفها كثيرون، ليست مجرد دعم طارئ، بل أداة لإنهاء التبعية وتعزيز قدرة الفرد على إعالة نفسه ومساهمته في مجتمعه. وعندما تُدار الزكاة بطريقة مدروسة وموجهة، فإنها تساهم في:

- تعزيز **الكرامة الشخصية**.
- استعادة **المكانة الاجتماعية**.
- دعم **الصحة النفسية**.
- وتخفيف آثار **التمييز الاجتماعي**.

كما أشار المشاركون إلى أن تلبية الاحتياجات المادية تُتيح للمستفيدين الانخراط بشكل أعمق في الحياة الروحية، بما يعكس الطبيعة المزدوجة للزكاة كممارسة اقتصادية وروحية في آن واحد.

ومع ذلك، انقسمت الآراء حول مدى قدرة الزكاة على القضاء على الفقر بشكل كامل. فبعض المشاركين تبنى هدف الوصول بالمستحق إلى مرحلة يصبح فيها دافعًا للزكاة مستقبلًا، بينما رأى آخرون أن القضاء التام على الفقر غير واقعي، وأن دور الزكاة هو التخفيف من حدته وضمان تماسك المجتمع واستقراره. كما أشار آخرون إلى الاختلافات الفقهية حول مقدار التمكين الواجب توفيره للمستحق، ومنها الرأي القائل بوجوب تغطية احتياجاته لمدة عام كامل.

96.5% من المشاركين يوافقون كليًا أو جزئيًا على أن الزكاة مرتبطة بتخفيف الفقر، مقابل مشارك واحد فقط عبّر عن معارضة شديدة، بينما بقيت نسبة 4.7% على الحياد.

وفي نتائج الاستبيان، أظهرت البيانات أن 96.5% من المشاركين يوافقون كليًا أو جزئيًا على أن الزكاة مرتبطة بتخفيف الفقر، مقابل مشارك واحد فقط عبّر عن معارضة شديدة، بينما بقيت نسبة 4.7% على الحياد.

أثر الزكاة على المجتمع

تُظهر آراء المشاركين أن أثر الزكاة لا يقتصر على الأفراد المستفيدين منها، بل يمتد ليشمل المجتمع بأسره. فكما أشار البروفيسور عليو: *«الزكاة ترفع معنويات الجميع ويستفيد منها المجتمع ككل»*، في حين أكد الإمام سعيد أبو بكر أن إخراج الزكاة يضمن قدرًا من العدالة ينعكس على الأغنياء والفقراء معًا، بما يرسخ مبدأ المشاركة في الثروة. وتضيف الدكتورة لبنى أن *"العلاقة بين الجهة القائمة على جمع الزكاة والمستحقين لها تحمل روحًا حية من التكافل والارتباط الاجتماعي"*.

تُعد الزكاة ركيزة أساسية في تعزيز التماسك الاجتماعي والعدالة الاقتصادية؛ فهي تُعيد التوازن في توزيع الثروة، وتحدّ من التفاوت الطبقي، وتقوّي الروابط بين أفراد المجتمع. ووفقًا للمشاركين، تسهم الزكاة في بناء مجتمعات متماسكة وأكثر قدرة على الصمود، من خلال توفير الدعم الفوري للمحتاجين، مع فتح آفاق للتنمية والتمكين على المدى البعيد.

كما أوضح المشاركون أن المنافع الفردية للزكاة تنعكس بطبيعتها إيجابًا على الجماعة بأكملها؛ إذ تسهم في تصحيح الاختلالات الاقتصادية والحد من تركّز الثروة، وتعزيز تكافؤ الفرص، مما يقود إلى مجتمعات أكثر استقرارًا وأمانًا ونشاطًا اقتصاديًا. وفي هذا السياق، رأى عدد منهم أن الزكاة تعزز مشاعر الثقة والوحدة والتعاطف، وتخفف من الاستياء والعزلة التي قد يشعر بها الفقراء، لتكون بذلك قوة دافعة نحو الوئام والاستقرار الاجتماعي. وقد وصف أحد المشاركين هذه العلاقة بأنها «روح الحياة» في المجتمع.

رأى 85% من المشاركين أن الزكاة مرتبطة بشكل مباشر بإعادة توزيع الثروة، في حين عبّر مشارك واحد عن معارضة شديدة، بينما بقي 14% على الحياد.

واستخدم المشاركون مجموعة واسعة من المصطلحات للتعبير عن هذا الدور المجتمعي للزكاة، مثل: بناء المجتمع، الترابط، التماسك الاجتماعي، التضامن، التعاون، التعايش السلمي، السلام الاجتماعي، المسؤولية المشتركة، الوحدة، والدعم المتبادل. ومن خلال تعزيز الوعي الاجتماعي، تُرسّخ الزكاة أسس السلام وتحد من استغلال السلطة والثروة.

أما عن التطلعات، فقد ذهب بعض المشاركين إلى أن إدارة الزكاة بكفاءة قد تساهم في الوصول إلى مجتمع خالٍ من الحاجة، بينما تبنى آخرون توقعات أكثر واقعية تقوم على تخفيف الفقر وتقليل تأثيراته. وأظهرت نتائج الاستبيان تأييدًا واسعًا لهذا الدور؛ حيث رأى 85% من المشاركين أن الزكاة مرتبطة بشكل مباشر بإعادة توزيع الثروة، في حين عبّر مشارك واحد عن معارضة شديدة، بينما بقي 14% على الحياد.

"القوة الناعمة" للزكاة

"لا يقتصر أثر الزكاة على بعدها المالي وإعادة توزيع الثروة، بل تمتلك أيضًا بعدًا رمزيًا يمكن وصفه بـ"القوة الناعمة". فهي تحمل دلالات روحية وأخلاقية ومؤسسية تسهم في ترسيخ القيم الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي، وهو ما أشار إليه أحد المشاركين (عادل بدر).

وفي المقابل، لفت مشارك آخر (د. محمد أسوتاي) إلى أن توظيف الزكاة داخل منظومات الاقتصاد السياسي قد يحوّلها إلى أداة قوة ناعمة تُستخدم لتوجيه المجتمعات بعيدًا عن معاييرها الدينية والثقافية، بما يخدم مصالح سوقية أو سياسية، وهو ما عبّر عن قلقه تجاهه.

كما رأى بعض المشاركين أن هذا البعد يتجلى بوضوح في فئة "المؤلفة قلوبهم"، حيث تُسهم الزكاة في تعزيز الارتباط الروحي والإيماني، بينما فهمه آخرون بمعناه السياسي والثقافي الأوسع، بوصفه توظيفًا للقيم والثقافة والنفوذ لتحقيق أهداف معينة. وبناءً على ذلك، فقد فضّل العديد من المشاركين عدم استخدام مصطلح "القوة الناعمة" عند الإشارة إلى الأثر الديني والروحي للزكاة، حفاظًا على دقة السياق وتجنب الالتباس المفاهيمي.

الزكاة كمؤسسة وأداة ونظام

أكد المشاركون في المقابلات أن الزكاة ليست مجرد عملية مالية، بل هي، إلى جانب أهميتها الدينية والروحية، مؤسسة ذات أهداف اقتصادية شاملة ورؤية جوهرية. فهي توفر دعمًا منظمًا للمستحقين ضمن ضوابط واضحة، مع التركيز على إعادة توزيع الثروة باعتبارها حقًا للفقراء في أموال الأغنياء، وتحقيق التمكين الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تُصوَّر الزكاة كنظام قائم على الإنصاف والتوازن والعدالة، يهدف إلى القضاء على الفقر، لا مجرد ممارسة الكرم أو الإحسان.

كما وُصفت الزكاة بأنها ضريبة قائمة على الإيمان، أو نظام تمويل اجتماعي، أو أداة للاقتصاد السياسي تُدار في الأصل من قبل الدولة، وتشكل أساسًا للدولة الإسلامية القادرة على بناء بنية تحتية قوية وتعزيز مرونة المجتمع.

وأشار بعض المشاركين إلى أهمية فهم الزكاة ضمن الإطار الإسلامي الأوسع، مؤكدين أنه رغم خصائصها الفريدة، مثل إلزامها، فإنها لا تنفصل عن الصدقة والوقف، فهي جزء من النظام الاجتماعي والاقتصادي الإسلامي، وتندرج ضمن الاقتصاد السياسي والأخلاقي الإسلامي، حاملةً الأخلاقيات الجوهرية التي ينبغي إدراكها لفهم الزكاة بشكل كامل.

ويُذكر أن العاملين على تحصيل وتوزيع الزكاة يُعدّون أحد الفئات الثمانية المستحقة لها، وهو ما يُشير إلى أن الزكاة مؤسسة منظمة ذات هيكل إداري واضح، يقوم على ضوابط وآليات محددة لضمان العدالة والفعالية.

أولويات المشاركين

أحد المواضيع الأساسية التي برزت في المقابلات هو تصوير الزكاة كنظام شامل ومتكامل يعود بالنفع على المانح والمستفيد والمجتمع، ماديًا وروحيًا. ومع ذلك، تباينت الآراء بشأن من يُعتبر المستهدف الرئيسي للزكاة، وإلى أي مدى ينبغي التركيز عليه. ويمكن تصنيف إجابات المشاركين إلى عدة محاور:

1. **التركيز على المانحين (تطهير الثروة):**
ركّز بعض المشاركين على أثر الزكاة على المانح، معتبرينها وسيلة للتطهير الروحي والنمو الإيماني، كما سبق الإشارة إليه في الفقرات السابقة.

2. **التركيز على المستفيد (تخفيف المعاناة):**
يرى آخرون أن الهدف الأساسي للزكاة هو تخفيف المعاناة وتحسين الوضع الاقتصادي لأصحاب الحقوق، بحيث تُلبى احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم.

3. **التركيز على المستفيد (التمكين):**
اعتبرت الزكاة أداة للتمكين، تساعد المستحقين على الخروج من دائرة الفقر ليصبحوا في المستقبل قادرين على تقديم الزكاة بأنفسهم، وهو ما أطلق عليه المشاركون مفهوم "الزكاة الإنتاجية"، مع التركيز على البرامج التي تدعم القدرات والتمكين الاقتصادي.

4. **التركيز النظامي (رفع المجتمع):**
ربط بعض المشاركين الزكاة بنظام مؤسسي يهدف إلى الأثر الاقتصادي الكلي، حيث تشرف جهة أو أكثر على إدارتها بما يحقق الالتزام تجاه المانحين والمستفيدين والمجتمع، مع إعادة توزيع الثروة ورفع مستوى المجتمع اقتصاديًا وروحيًا. وأشار البعض إلى فترة تاريخية كانت تُدار فيها الزكاة بكفاءة عالية، بحيث لم يكن هناك مستحق محتاج. ويرى هؤلاء أن النهج المؤسسي المنهجي يعزز البعد الأخلاقي للنظام الاقتصادي ويحقق تأثيرًا مستدامًا.

5. **التركيز النظامي (التحرير):**
وصف آخرون الزكاة كأداة شاملة لإعادة حق المجتمع في الموارد، وتذليل العوائق أمام الوصول إليها، وتحرير المجتمع من الحاجة، مع تقديم بديل للأنظمة الاقتصادية الكبرى التي قد تعيق تحقيق أهداف الزكاة.[14]

أظهرت غالبية المشاركين اهتمامًا قويًا بأصحاب الحقوق، مؤكدين أن الزكاة تهدف إلى تمكينهم وليس مجرد تخفيف معاناتهم، وأن المستفيدين يجب أن يصبحوا يومًا ما من الدافعين. ويُمثل هذا التوجه الوسطي نقطة محورية: رؤية للزكاة تركز على المستفيدين، تمكّنهم وتحسن وضعهم الاقتصادي.

بالنسبة للدور المؤسسي، ترى بعض الآراء أن النهج النظامي يعزز فعالية الإدارة وكفاءتها، بينما يعتبره آخرون أداة لضمان الالتزام بالقيود والشروط، مع التركيز على التأثير طويل المدى إلى جانب الإغاثة المباشرة. وقد أشار الأكاديميون في المقابلات إلى أهمية تبني رؤية منهجية شاملة، فيما ركّز الإداريون في المقابلات على الأثر المباشر على المستفيدين والفئات الأكثر ضعفًا، مع الإشارة إلى أن تطهير ثروة المانح كان هدفًا ثانويًا أو غير شائع.

أغلب المشاركين اعتبروا المجتمع المستفيد الأساسي (40%)، يليه المانح (28.9%) والمستفيد مباشرة (26%)، بينما أشار الباقون إلى المنفعة الشاملة والمتبادلة.

أظهر الاستبيان تنوعًا طفيفًا في الرؤى: أغلب المشاركين اعتبروا المجتمع المستفيد الأساسي (40%)، يليه المانح (28.9%) والمستفيد مباشرة (26%)، بينما أشار الباقون إلى المنفعة الشاملة والمتبادلة.

باختصار، يُعد الرأي الذي يرى الزكاة نظامًا شاملًا ومفيدًا للجميع شائعًا، لكنه يتضمن أولويات وتركيزات متنوعة. وفهم هذه الديناميكيات أساسي لفهم كيفية تطبيق الزكاة، أسباب قصورها، والاتجاهات المستقبلية لتطويرها.

[14] لقد جرى الرجوع في هذا التقرير مراراً إلى أطروحة الدكتور محمد أسوتاي حول الاقتصاد السياسي الأخلاقي في الإسلام، وما يطرحه من مفهوم الأخلاق الجوهرية في المنظور الإسلامي. وللاطلاع بشكل أوسع، يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى:
Mehmet Asutay, *Islamic Moral Economy: Bringing Back Substantive Morality to Humanise Islamic Finance*, Global Policy, 2025; 16(Suppl. 1):7–11

حول المصطلحات

«وعندما تحاول أن تترجم معنى كلمة "زكاة" بكلمة واحدة فإنها تفقد بعض معناها الذي أراده الله تعالى» (الإمام سعيد أبو بكر).

يعكس هذا التعليق الطبيعة المميزة والمتعددة الأبعاد للزكاة، حيث يمتد معناها الروحي والاجتماعي والاقتصادي إلى مستويات عميقة، ما يجعل اختيار المصطلحات وترجمتها بدقة تحديًا كبيرًا.

خلال المقابلات، طُلب من المشاركين إبداء آرائهم حول مصطلح "التمويل الاجتماعي الإسلامي"، الذي روجت له الأمم المتحدة في القمة العالمية للعمل الإنساني كمصطلح شامل يضم الزكاة، والصدقة، والوقف، وأي أدوات أو آليات إسلامية أخرى للعمل الخيري أو التمويل.[15]

تباينت الآراء بشكل واضح: بعض المشاركين لم يكونوا على دراية بالمصطلح أو لم يولوه اهتمامًا، بينما رفضه آخرون رفضًا قاطعًا، مشيرين إلى أن صياغته لم تأخذ بعين الاعتبار تفاصيل الزكاة، وأنه اختزل دورها الروحي والاجتماعي في وظيفة اقتصادية بحتة، وهو ما يعكس التركيز المؤسسي للأمم المتحدة على الجانب المالي والتقني.

واقترح بعض المشاركين بدائل أكثر دقة وشمولية، مثل:

- المسؤولية الاجتماعية للمسلمين
- الرعاية الاجتماعية للمسلمين
- نظام العدالة التوزيعية
- الضرائب الاجتماعية الإسلامية.

كما حذر المشاركون من اعتماد مصطلحات إنجليزية مفردة لا تعبّر عن المعنى الكامل للزكاة، مؤكدين على ضرورة الاحتفاظ بمصطلح "الزكاة" كما هو. وأشار آخرون إلى أن المشكلة الحقيقية ليست في المصطلحات، بل في كيفية التطبيق العملي للزكاة وإدارتها.

الزكاة والعدالة (الاجتماعية والاقتصادية)

«إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي» (سورة النحل، آية 90). تشكل العدالة الاجتماعية والاقتصادية ركيزة أساسية في النظرة الإسلامية، متوازنة بين حماية كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته الأساسية، وبين تحقيق التضامن والمساواة. ويربط القرآن الكريم العدل بالقسط والتوازن، داعيًا المؤمنين إلى التمسك به في كل وقت: *«يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط»* (سورة النساء 135)، مؤكدًا أن قيمة الإنسان لا تُقاس بالثروة أو المكانة، بل بالتقوى: *«إن أكرمكم عند الله أتقاكم»* (سورة الحجرات آية13).

تقوم العدالة في الإسلام على عدة أسس، أبرزها:

- **التوزيع العادل للثروة**، مع التحذير من تركيز الموارد بين الأغنياء فقط: *«...كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم»* (سورة الحشر آية7).
- **تحريم الاستغلال والاحتكار**، بما يشمل الربا والممارسات التي تؤدي إلى تراكم غير عادل للثروة.
- **التضامن المتبادل (التكافل)**، الذي يجعل المجتمع مسؤولًا جماعيًا عن حماية أفراده الأكثر ضعفًا، من خلال الزكاة والصدقات وغيرها من أشكال الدعم الاجتماعي.

تُعد الزكاة من أهم أدوات تحقيق العدالة في الإسلام، فهي ليست مجرد وسيلة لإغاثة الفقراء، بل آلية شاملة تُعيد التوازن إلى المجتمع وتمكّن المهمشين من المشاركة في الملكية والإنتاج. وقد فهم كثير من العلماء أن الزكاة ليست مصممة لإطالة أمد الفقر، بل كأداة

[15] Reliefweb, World Humanitarian Summit - Islamic Social Finance: Special Session Summary 24.05.2016 (Accessed 22.10.25)

انتقالية لتمكين الفئات المستحقة، مثل المدينين (الغارمين)، والمسافرين (ابن السبيل)، وغيرهم ممن يحتاجون إلى استعادة استقلالهم والعودة إلى النشاط الاقتصادي.

بهذه الطريقة، تكون العدالة الاقتصادية الإسلامية استباقية: فهي تحمي الوصول المشترك إلى الموارد، وتدعم المحتاجين مؤقتًا، وتحث كل فرد على الاعتماد على نفسه، وكل ذلك يعزز الروابط الاجتماعية والتضامن.

تُعتبر الثروة والموارد أمانة من الله، يجب إدارتها بمسؤولية وتوزيعها بعدل، حتى لا يُهمل أحد أو يُستبعد. فالعدالة الاجتماعية والاقتصادية في الإسلام لا تقتصر على الأعمال الخيرية، بل تشمل بناء أنظمة عادلة تحمي الكرامة، تمنع الاستغلال، وتعزز التضامن: «*وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان*» (سورة الرحمن آية 9).

تعريفات المشاركين لمفهوم العدالة في الزكاة

«إن جميع الكلمات العربية التي تعني العدالة مشتقة من جذر كلمة التوازن أو لها علاقة بها، وتحويل الثروة من الفائض إلى العجز هو معالجة اختلال التوازن» (د سهيل حنيف).

«الإحسان في الإسلام هو الحفاظ على الميزان، أي التوازن الذي خلق الله به الأرض. خلق الله الأرض وجميع مواردها متاحة ومحررة للجميع» (د محمد أسوتاي).

رسّخ المشاركون جميعا فهمهم للعدالة ضمن المفاهيم الأخلاقية الإسلامية، معتبرين الإسلام دينًا قائمًا على العدل. وربطوا العلاقة بين الزكاة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية بمفهوم التوازن الإسلامي، متضمّنًا مفاهيم مثل: العدالة، الإحسان، الكمال، الحوكمة الرشيدة، التمكين، حقوق الإنسان، الإدماج، التماسك المجتمعي، حماية الفئات الضعيفة، والأمن الاجتماعي.

عرف المشاركون العدالة الاقتصادية بأنها:

- إعادة توزيع الثروة بعدالة
- الحد من الفقر
- تحقيق الاستقلال المالي
- توفير الوصول إلى رأس المال والعمل والفرص
- منع الاحتكارات والاكتناز والأنظمة الاستغلالية

وأشار أحد المشاركين إلى أن إعادة توزيع الثروة لا تعني المساواة المطلقة، بل تحقيق عدالة أكبر في الوصول إلى الموارد والتوازن المجتمعي. وقد قدّم المشاركون فهمًا متكاملًا للعدالة، معتبرين أن العدالة الاجتماعية والاقتصادية مترابطتان؛ فالعدالة الاقتصادية (مثل التخفيف من الفقر والوصول إلى الموارد) تؤدي إلى العدالة الاجتماعية (تماسك، مشاركة، كرامة)، ويترتب عليها الانسجام المجتمعي وتقريب الناس عند معالجة تفاوتات الثروة.

الزكاة كوسيلة لتحقيق العدالة

«للزكاة بُعد اجتماعي واقتصادي، أي العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومن المبادئ الأساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي أن تكون الموارد موزعة على غالبية المجتمع، لا على فئة قليلة منه» (البروفيسور عليو داهيرو).

«الزكاة نظام اجتماعي اقتصادي إسلامي مدمج يضمن التوازن في استخدام الموارد التي وفرها الله للبشرية» (الإمام سعيد أبو بكر).

«لقد خلق الله كل هذه الموارد ليتمكن الجميع من الوصول إليها، ولكن خصخصتها تعني الاستيلاء، وبالتالي يجب إعادة حق المجتمع إلى المجتمع» (د. محمد أسوتاي).

اعتُبرت الزكاة في جميع المقابلات آلية إلهية لتعزيز العدالة الروحية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال:

- إعادة توزيع الثروة
- التمكين الاقتصادي
- موازنة الثروة وتنظيم النشاط الاقتصادي
- تحقيق تكافؤ الفرص

- تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي
- كبح جماح الأنظمة الاستغلالية
- إعادة الموارد إلى المجتمع

وقد شدّد معظم المشاركين على أن التمكين ضروري لتحقيق العدالة، وليس مجرد الإغاثة، إذ يزيد التمكين من المشاركة الاجتماعية ويحقق العدالة الاجتماعية. كما نوقشت الزكاة ضمن الاقتصاد الإسلامي الأوسع مع التركيز على أدوار آليات إسلامية أخرى مثل الوقف لتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

الزكاة وملكية الموارد

تكرر تعريف الزكاة كمفهوم لاستعادة الوصول إلى "مال الله"، مع التأكيد على أن مصدر الثروة هو الله سبحانه وتعالى، وبالتالي فهي ذات قيمة جوهرية تختلف عن القيمة السوقية والذي يعكس رفض الإسلام للاستيلاء واحتكار المال، وتعمل كتعويض إلزامي عند خصخصة الموارد.

نتائج الاستبيان حول الزكاة والعدالة

- **75٪ وافقوا أو وافقوا بشدة على أن الزكاة مرتبطة بتكافؤ الفرص والوصول (التعليم، التوظيف، الرعاية الصحية)؛ اعترض شخصان بشدة، والباقي محايدون.**
- **66٪ وافقوا أو وافقوا بشدة على ارتباط الزكاة بأنظمة الحماية الاجتماعية، بينما كان ٣٠٪ محايدين.**
- **36٪ وافقوا أو وافقوا بشدة على ارتباط الزكاة بتحسين إنصاف الأجور وظروف العمل، مع تحيز نصفهم للحياد.**
- **29٪ وافقوا أو وافقوا بشدة على ارتباط الزكاة بالعدالة المناخية، مع وجود جدل أكبر حول هذا المفهوم وتعريفه.**
- **38.6٪ وافقوا أو وافقوا بشدة على علاقة الزكاة بتحدي عدم المساواة النظامية (العنصرية، التمييز الجنسي أو الطبقي)، بينما عارض 31٪، والباقون محايدون.**

الزكاة والعدالة الاقتصادية الكلية

«الزكاة لا تتحدى النظام، لكنها تزوده بالأخلاق، وتخلق ضميرًا اجتماعيًا» (د شارق صديقي).

لا أعتقد فقط أن هناك علاقة، بل أرى أن هناك ارتباطًا مباشرًا. ففكرة الزكاة بوصفها توزيعًا إلزاميًا للثروة متجذرة أساسًا في مفهوم العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية. وهي تكاد تكون نقيضًا لمفاهيم الرأسمالية التي تشجّع على احتكار الثروة وتكديسها. إنّ مفهوم الزكاة يتعلّق أكثر بالمجتمعات، وبالواجبات والمسؤوليات تجاه هذه المجتمعات" (نائلة فاروقي)

«الزكاة كتوزيع إلزامي للثروة متجذرة في العدالة الاجتماعية، وهي مناقضة لمفاهيم الرأسمالية التي تشجع اكتناز الثروة واحتكارها» (شاهين أشرف).

ناقش المشاركون العلاقة بين الزكاة والعدالة على المستويات الفردية والمجتمعية، وعلاقتها بالاقتصاد الكلي (الرأسمالية والليبرالية الجديدة). ورأى البعض أن الزكاة يمكن أن تكون بديلًا للأنظمة الاقتصادية العالمية غير العادلة، أو أن تضيف الأخلاق والضمير الاجتماعي للرأسمالية، بينما وصف آخرون الزكاة بأنها بين الرأسمالية والاشتراكية: تسمح بالمشاريع الخاصة ولكنها تمنع الاكتناز، وتضمن رعاية الفئات المحتاجة.

سُئل المشاركون في الاستبيان عما إذا كانت الزكاة بديلاً للأنظمة العالمية أو الديناميكيات التي تؤدي إلى عدم المساواة، فأجاب 68٪ بنعم، و32٪ بلا. وتم ذكر هذه البدائل المحتملة التي تمثلها الزكاة:

سُئل المشاركون في الاستبيان عما إذا كانت الزكاة بديلاً للأنظمة العالمية أو الديناميكيات التي تؤدي إلى عدم المساواة، فأجاب 68٪ بنعم، و32٪ بلا.

- الأنظمة المالية القائمة على الفائدة (الربا، الخدمات المصرفية، هياكل الديون)
- الرأسمالية وعدم المساواة النيوليبرالية
- الأنظمة الاقتصادية والسياسية غير العادلة (الإرث الاستعماري، الفساد، الاستغلال)
- أنظمة الرعاية الاجتماعية/الحماية الاجتماعية غير العادلة

حقوق مستحقي الزكاة

وصف المشاركون الزكاة بأنها «حق الفقراء على ثروة الأغنياء»؛ أي أنها ليست منحة أو تفضّل، بل ملكية مستحقّة للفئات التي نص عليها الشرع. ويشمل هذا الحق الملكية الفعلية للموارد، ما يجعل تقديم الزكاة على شكل مال/نقد في بعض الحالات خيارًا أفضل، لأنه يمكّن المستحقين من ممارسة حقهم في اتخاذ القرار فيما يخص احتياجاتهم.

كما أكد المشاركون على حق مستحقي الزكاة في أن تُقدّم لهم بكرامة واحترام، دون إهانة أو منّة.

«عند إعطاء الزكاة، لا ينبغي إهانة المستحق» (فائزة يوسف).
«إذا كنت ستُهدي هدية لوجه الله تعالى، فكيف ستُغلفها؟ اجعلها لطيفة ومحترمة وجميلة» (شريف شعبان).

ارتبط مفهوم الكرامة هنا بـ:

- تمكين المستلم من اتخاذ القرار
- الحفاظ على خصوصيته
- احترام قدسيته كفرد
- وفهم أن الزكاة تصل أولاً إلى الله قبل أن تصل إلى يد المستحق

ظهرت تباينات حول ضرورة أن يكون المستحق مسلمًا؛ إذ اعتبر 62% من المشاركين ذلك شرطًا مهمًا، بينما رأى البقية أنه غير ضروري في بعض السياقات الإنسانية والاجتماعية.

صاحب حق أم مستفيد؟

استخدم عدد من المشاركين مصطلح «صاحب الحق» بدلًا من «المستفيد»، للتأكيد على أن الزكاة ليست صدقة ولا إحسانًا اختياريًا، بل حق واجب يضمنه النظام الاقتصادي الإسلامي.

ورغم الاتفاق على الفئات أو المصارف الثمانية المستحقة للزكاة، ظهرت تباينات حول ضرورة أن يكون المستحق مسلمًا؛ إذ اعتبر 62% من المشاركين ذلك شرطًا مهمًا، بينما رأى البقية أنه غير ضروري في بعض السياقات الإنسانية والاجتماعية.

حق المجتمع

أشار عدد من الأكاديميين إلى أن الزكاة لا تعيد فقط حق الفقراء كأفراد، بل حق المجتمع ككل، خصوصًا في الحالات التي يتم فيها خصخصة الموارد أو الاستيلاء عليها من قبل الأقوياء.

«عندما تُخصخص الأرض أو الماء، فإنك تصادر حق المجتمع. فالزكاة تعويض ويجب رد حق المجتمع» (د محمد أسوتاي).

يتضمن هذا الفهم رؤية الزكاة كآلية لحماية الخير العام ومنع تراكم الموارد لدى فئة قليلة، بما يعيد التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

حقوق دافعي الزكاة

"من منظور إسلامي، ومن خلفية فقهية، فإن المكلَّف بالزكاة مُلزَم شرعًا بإخراج جزء من الفائض كما هو مُقرّر." (د.صاقب خطيب)

"عند أداء الزكاة، فإن المزكّي إنما يوفّي حقّ المستحق. فهي مسؤولية؛ فالمزكّي يتحمّل مسؤولية أداء هذا الحق، بينما للفقير حقّ مُستحق في مال الغني. فالأمر أشبه بحقّ للفقير يقابله واجب على الغني." (د. عبد الرحيم أدادا محمد)

"عند الرجوع إلى قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ —فإذا كانت الصلاة ينبغي أن تكون مُشبِعة روحيًا؛ أفلا ينبغي أن تكون الزكاة كذلك أيضًا؟" (شاهين أشرف)

خلصت المقابلات إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين لا ينظرون إلى دافعي الزكاة باعتبارهم أصحاب حقوق، بل أصحاب واجبات. فالزكاة تُفهم باعتبارها واجبًا أخلاقيًا وعبادة مفروضة تهدف إلى ضمان حقوق المستحقين وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

مع ذلك، ظهرت مجموعة من الاعتبارات المرتبطة بواجبات دافع الزكاة، أهمها:

- تقديم الزكاة باحترام وكرامة دون منّة أو إهانة.
- حساب الزكاة بدقة لضمان الوفاء بحق الفقراء.
- الاهتمام بمعرفة أثر الزكاة ووجهتها، والمطالبة بدرجة مناسبة من الشفافية حول كيفية توزيعها.

ورغم أن بعض المشاركين رأوا أنه يمكن للمتبرع طرح أسئلة أو تقديم توصيات حول آليات الإدارة، إلا أنهم أكدوا أن الزكاة ملك لله، وليست ملكًا للمتبرع لتوجيهها كيف يشاء. وبالتالي فإن دور المتبرع هو الأداء المسؤول وليس التحكم.

أنماط اتخاذ القرار في دفع الزكاة

أظهرت نتائج الاستبيان ما يلي:

- **45% من المشاركين يتخذون قرار دفع الزكاة بمشاركة الأسرة، بينما يدفعها 40% بشكل مستقل.**
- **56% يعتبرون من المهم معرفة المستحقين معرفة شخصية أو من خلال شبكات موثوقة.**
- **56% يخرجون الزكاة دوليًا، مع ميل أعلى للتبرع الدولي بين الناطقين بالإنجليزية (70%) مقارنة بالمتحدثين بالعربية (37%).**

عند إخراج الزكاة دوليًا:

- **50% يفضلون التبرع مباشرة للمستحق.**
- **36% يفضلون التبرع عبر المنظمات غير الحكومية.**

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار

تتأثر قرارات إخراج الزكاة أساسًا بـ:

- **الشبكات الشخصية: العائلة، الأصدقاء، الأئمة.**
- **البحث المستقل.**
- **كان تأثير حملات التبرعات، الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي تأثيرًا ثانويًا.**
- **كما لعبت العادات الراسخة الخاصة بكل عائلة في طريقة اتخاذ قرار التبرع دورًا ملحوظًا في القرارات المتكررة.**

أولويات الدعم ومجالات التوجيه

- **نصف المشاركين اعتبروا دعم أبناء الوطن أمرًا أساسيًا أو بالغ الأهمية.**
- **ربع المشاركين كانوا محايدين.**
- **والربع الأخير لم ير له أهمية تُذكر.**
- **70% أكدوا أهمية دعم قضية يهتمون بها شخصيًا أو وجدانيًا.**

أما الوجهات الأكثر ذكرًا للزكاة لعام 2025 فكانت:

1. **غزة (45%)**
2. **الصومال**
3. **مصر**
4. **سوريا**
5. **السودان**
6. **اليمن**

العاملون على الزكاة ودورهم

شغلت هوية ودور العامل على الزكاة حيزًا كبيرًا من مناقشات المقابلات والتطرق إلى مواضيع تدور حول الفهم والممارسة التقليدية والمعاصرة للزكاة، ودور الجهات الحكومية وغير الحكومية، ومن يملك شرعية الإدارة، ومن أين تستمد هذه الشرعية، وما إذا كان ينبغي السماح لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العلمانية بإدارة الزكاة في قطاع المساعدات الدولية. كما نوقشت التزامات العاملين على الزكاة تجاه المانحين والمستفيدين.

شروط العاملون على الزكاة

شروط العاملين على الزكاة مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه. فعليهم أن يُعيَّنوا من قبل سلطة شرعية، كما ورد في كتب الفقه حين عيّن عمر بن الخطاب ابن السعدي لجمع الزكاة وأذن له بأخذ أجره عن خدمته اتباعا لسنة الرسول صلى الله عليه وسلم (أبو داود 2944). كما يجب أن يكونوا أمناء وكفؤين، تماشيًا مع قول النبي ﷺ: «مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ»، أي أن من أخذ بعد أجره المحدد يكون قد ارتكب اختلاسًا (أبو داود 2943). ويجب على العاملين أن يكون دور فعلي ومحدد، مثل الجمع أو التسجيل أو التوزيع، كما ذكر القرطبي (الجامع لأحكام القرآن، 183/8–184). وأخيرًا، يجوز أن يكونوا أغنياء أو فقراء، لأن نصيبهم أجر خدمة لا صدقة، كما أوضح الكاساني (بدائع الصنائع، 44/2).

تصوّرات حول إدارة الدولة للزكاة

بالنظر إلى تاريخ نشأة الزكاة وتطورها عبر العصور، والتحولات الجيوسياسية، وتغيّر طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، تباينت آراء المشاركين حول مدى وجوب إدارة الدولة للزكاة. رأى البعض أن الدولة هي المسؤولة عن إدارة الزكاة في سياق الحكم الإسلامي، مشيرين إلى أن الدولة تاريخيًا تولت جمع الزكاة وتوزيعها عبر العاملين المعينين رسميًا. ومع ذلك، شدد هؤلاء على أن هذا النموذج ينطبق فقط في "السياقات الإسلامية البحتة" التي تقوم فيها الدولة على أسس شرعية مستمدة من الشريعة.

في المقابل، رأى آخرون أن دور الدولة في إدارة الزكاة قد ضعف أو انقضى عمليًا، نتيجة التحولات السياسية الحديثة، وأن المجتمع المدني الإسلامي—بما يشمل المؤسسات الدينية، المراكز المجتمعية، والهيئات الخيرية—هو الأجدر بقيادة إدارة الزكاة حاليًا. واعتبروا أن هذه الإدارة ينبغي أن تستند إلى الفقه، والحوكمة الرشيدة، والشفافية، والعلاقة المباشرة بين المزكي والمستفيد.

أثار المشاركون كذلك إشكالية دور الدولة حتى في البلدان ذات الأغلبية المسلمة التي يُفترض أن تكون الزكاة ضمن صلاحياتها. وتركزت الإشكاليات التي طُرحت على ضعف الثقة العامة، والفساد الإداري، ودمج الدولة للزكاة ضمن منظومة الضرائب، مما يُضعف طبيعتها التعبدية ويحوّلها إلى مورد مالي. كما طُرحت تساؤلات حول مدى إسلامية الدولة الحديثة من حيث البنية والمرجعية، ومدى تأثير ذلك على شرعية إدارتها للزكاة في الواقع العملي.

العاملون على الزكاة في السياقات العلمانية

أجمع المشاركون تقريبًا على أن المجتمعات المسلمة في البيئات العلمانية، التي لا توجد فيها حكومة أو مؤسسة رسمية تُشرف على الزكاة، تتحمل مسؤولية إنشاء آليات مستقلة لجمع الزكاة وتوزيعها. ورأى عدد من المشاركين أن على المجتمع المسلم تنظيم نفسه عبر مساجد، ومجالس شورى محلية، ومؤسسات خيرية موثوقة لاختيار المؤهلين لإدارة الزكاة، وتحديد آليات شفافة للتوزيع.

وأكد البعض أن جوهر الشرعية في هذه السياقات لا يستمد من سلطة الدولة، بل من **الثقة المجتمعية**، ونزاهة العاملين، والتزامهم بالمعايير الأخلاقية والفقهية. وفي هذا السياق، تُعد الشفافية، والمساءلة، والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار، عوامل حاسمة لتعزيز الثقة وترسيخ مشروعية إدارة الزكاة.

المنظمات غير الحكومية الدولية وإدارة الزكاة

تناول المشاركون في المقابلات موقع ودور المنظمات غير الحكومية في إدارة الزكاة، خصوصًا في سياق المساعدات الدولية، وعلاقة ذلك بالفقه وولاية الزكاة وطبيعتها الدينية. وقد تنوعت وجهات النظر حول شرعية هذه المؤسسات وقدرتها على إدارة الزكاة بشكل يتوافق مع أحكامها ومقاصدها.

قدّم الدكتور **سهيل حنيف** طرحًا مفصّلاً حول ضرورة **حل مسألة "نظرية وكالة التحصيل"**، أي تحديد الوضع الفقهي والديني للمؤسسة التي تجمع الزكاة وتديرها. فقبل مناقشة نسب التوزيع وحقوق العاملين عليها، ينبغي أولاً الإجابة على سؤال جوهري:

من هي هذه الجهة؟ وما هي الشرعية التي تخولها لإدارة الزكاة؟

وأوضح د حنيف أن هذه المسألة تتصل مباشرةً بأسئلة أخرى مثل:

- هل يجوز للعاملين تخصيص جزء من الزكاة كأجرة؟
- هل يمكن اعتبار المنظمات العلمانية وكلاء شرعيين على الزكاة؟
- وهل يُنظر للعاملين على أنهم وكلاء للفقراء أم أمناء على نية المتبرعين؟

وأشار إلى أن الشرعية المستمدة من ثقة المجتمع تتقوّض إذا بَدَت الجهة مدعية للولاية أو "مُعيّنة ذاتيًا" دون تفويض ديني أو اجتماعي واضح.

من جهة أخرى، طرح بعض المشاركين مقاربة مختلفة ترى أن نقطة الانطلاق في فهم إدارة الزكاة داخل المنظمات غير الحكومية يجب أن تبدأ من تحديد أهداف هذه المنظمات نفسها. فإذا كانت هذه المنظمات موجهة نحو الإغاثة والتنمية، فإن الأسئلة المتعلقة بالزكاة يجب أن تُبنى على هذا الإطار المؤسسي.

ومع ذلك، أشار البعض إلى وجود فجوة واضحة في التزام العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية بواجب الزكاة وفق أحكامها الدينية، ما أثار تساؤلات حول مدى كفاية أهداف هذه المنظمات كأساس للتعامل مع فريضة الزكاة، أو ما إذا كان الأمر يحتاج إلى إعادة نظر منهجية.

كما ارتبطت النقاشات حول طبيعة العاملين على الزكاة بنطاق المؤسسة وحجمها. فبعض المشاركين الذين يرون أن الزكاة فريضة اقتصادية كلية دعوا إلى مأسستها لضمان تطبيق فعال ومنظم. بينما استشهد آخرون بدور النبي ﷺ كقائد يعيّن عاملين ويشرف على التوزيع، للدلالة على أهمية وجود هيكل قيادي مركزي يجعل الزكاة فريضة مُنظّمة لا مجرد مبادرات فردية أو عمل خيري اختياري.

واختتم المشاركون بالتأكيد على أن مأسسة الزكاة يجب ألا تقتصر على الجانب المالي أو الشرعي فقط، بل ينبغي أن تكون عملية شاملة تشارك فيها تخصصات متعددة مثل:

- العلوم السياسية
- علم الاجتماع
- الإعلام
- الاقتصاد والتنمية

مع إخضاع هذه المنظومة لحوكمة واضحة ورقابة شفافة لضمان النزاهة والفعالية وتحقيق مقاصد الزكاة.

العاملون على الزكاة كفئة مستحقة

ركزت مجموعة من المشاركين على أن العاملين على الزكاة يشكّلون فئة مستحقة من فئات الزكاة، وليسوا مجرد وسطاء أو قنوات لإدارة الأموال. إذ يعكس هذا الفهم النية الأصلية للزكاة كمؤسسة منظَّمة، حيث يُنظر إلى العاملين عليها على أنهم مستفيدون بحد ذاتهم.

نوقشت أيضًا تكاليف العاملين على الزكاة، أي النفقات التي يتحملونها أثناء جمع الأموال وإدارتها وتوزيعها. وفق هذا المنظور، يُظهر إدراج العاملين على الزكاة في معادلة التوزيع مبادئ العدالة والإنصاف الإسلامية، ويُعتبر حسم الجدل حول جواز تلقيهم نصيبًا من الزكاة أمرًا مهمًا لضمان شرعية العملية وشفافيتها.

في المقابل، وُجهت انتقادات لبعض المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة التي تدّعي توجيه 100٪ من الزكاة إلى المصارف الأخرى مع استثناء العاملين عليها. واعتبر المشاركون أن هذا يُقوّض العدالة ويُضلّل المانحين بشأن استحقاق العاملين على الزكاة، وربما يُعزى جزئيًا إلى عدم كونهُم مسلمين، مما يضع المنظمات الإسلامية في وضع تنافسي غير عادل.

كما طُرحت مسألة مقدار ما يجوز للعاملين على الزكاة أخذه لأنفسهم. فبينما يرى بعض العلماء أنه في غياب الخليفة لا ينبغي اقتطاع أي تكلفة إدارية من الزكاة، تعود النقاشات إلى ضرورة تحديد هوية العاملين عليها بوضوح قبل أي تخصيص مالي.

أما من يحصلون على نصيب من الزكاة، فتُشير الممارسة الشائعة إلى تخصيص حتى 8/1 من إجمالي الزكاة (12.5٪)، وهي نسبة تُعتبر متناسبة مع عدد مصارف الزكاة. ومع ذلك، رأى بعض المشاركين أن هذه النسبة غير منصوص عليها فقهيًا بشكل صارم، وأن تحديدها ينبغي أن يتم بمرونة وحكمة بحسب طبيعة السياق وحجم المؤسسة.

واجبات ومسؤوليات العاملين على الزكاة

"على هذه المنظمات غير الربحية التي تجمع الزكاة أن تتوقف عن كونها جزءًا من المشكلة... إنهم ينظرون إلى ما يريده المستهلك، و هذا ليس من شأن جامع الزكاة. جامع الزكاة والعامل عليها هو قائدٌ ذو رؤية."
(د شارق صديقي)

"تقع على عاتق المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية مسؤولية حماية أموال الزكاة. يجب أن تكون هذه المؤسسات فاعلةً في التغيير الأخلاقي، وأن تحمي حقوق الأمة، لا سيما الفقراء والمستضعفين."
(د. سيف عبد الفتاح)

ناقش المشاركون واجبات القائمين على الزكاة، مؤكدين أن إدارة الزكاة على الوجه الصحيح هي الواجب الأساسي. إضافة إلى ذلك، أشاروا إلى مجموعة من الصفات والقدرات التي يجب أن يتحلى بها العاملون على الزكاة، والتي يمكن تصنيفها ضمن فئات متداخلة:

1. **الأمانة والصدق**: تُعدّ الصفة الأكثر أهمية، إذ تؤكد على ضرورة التعامل مع أموال الزكاة بضمير حيّ ونزاهة مطلقة.
2. **الكفاءة المهنية**: تشمل المعرفة بالأنظمة المالية والفقهية والقدرة على إدارة العمليات بفعالية.
3. **الرؤية والقيادة**: يجب أن يكون القائم على الزكاة قادرًا على توجيه الموارد بما يحقق أثرًا مستدامًا للمستحقين والمجتمع.
4. **المسؤولية الأخلاقية**: تتعلق بحماية حقوق المستحقين والفقراء، وضمان تطبيق الزكاة بما يحقق العدالة والتمكين الاجتماعي.

توضح هذه التصورات أن واجبات العاملين على الزكاة تتجاوز مجرد جمع الأموال، لتشمل القيادة الأخلاقية والتنظيمية، وحماية الحقوق، وتحقيق أثر مستدام ومتوازن للمجتمع.

الثقة والشفافية في إدارة الزكاة

"المؤسسات ليست جهات مستقلة، بل هي خادمة أمانة مقدسة، مسؤولة عن تنفيذ أمر الله وحماية حقوق الفقراء... يجب بناء مؤسسات الزكاة على أساس من ثقة راسخة، قائمة على المجتمع، ومستقلة، وتركز على التوزيع السليم للزكاة، وكذلك على جمع الصدقات... بهذه الطريقة، يمكن أن تكون جميع الجهود شاملة، إن شاء الله، لأن أهل النية الحسنة سيظلون موجودين دائمًا في هذه الأمة." *(د سيف عبد الفتاح)*

"يقول علماؤنا من الفقهاء والعلماء إن الزكاة يجب أن يجمعها ويديرها من يوثَق بهم، أي جماعة من الناس الموثوق بهم. لأن جوهر هذه العبادة، أو جوهر أمر الله، هو أن جزءًا من أموال الأغنياء ملك للفقراء. فمن له الحق في أموال الأغنياء؟" *(يوسف بيلجين)*

أكد المشاركون على **أهمية الأمانة** كأحد أهم الفضائل التي يجب أن يتحلّى بها العاملون على الزكاة، من خلال:

- حفظ حقوق الفقراء.
- الالتزام بنيّة المانحين.
- إدارة الزكاة بطريقة صحيحة ومنهجية.
- العمل برؤية استراتيجية لتحقيق أثر مستدام ومعالجة جذور الظلم، حتى عند وجود أبعاد سياسية.

كما ارتبطت الأمانة ارتباطًا وثيقًا **بالنزاهة والصدق** في أداء الواجبات. وشملت مبادئ الإدارة الحديثة مثل **الشفافية، والمساءلة، والمشاركة في الهيئات التنظيمية**، عوامل أساسية لبناء الثقة والجدارة بها، مما يؤثر مباشرة على دعم المانحين للعاملين على الزكاة.

إلا أن بعض المشاركين أشاروا إلى أن الثقة في المنظمات غير الحكومية ما زالت مسألة معقدة بسبب غموض هويتها، وكذلك الحال بالنسبة للحكومات عند إدارتها للزكاة. وناقشوا دور علماء الدين في توجيه السياسات والإشراف على الإدارة، حيث أن الثقة المجتمعية تعد أساسًا لإشراكهم، ويؤدي تلقيهم أجورًا مالية في تعزيز هذه الثقة ويؤثر في شرعيتهم.

أكد المشاركون على ضرورة اعتبار العاملين على الزكاة جديرين بالثقة لاتخاذ أفضل القرارات في توزيع الأموال، مع التأكيد على أهمية الشفافية في السياسات وتقارير التدقيق، وسهولة التواصل والانفتاح. كما أوضحوا أن حجم المؤسسة يؤثر على آليات بناء الثقة؛ فالمؤسسات الكبيرة تحتاج إلى نظم منهجية، بينما تُبنى الثقة في المؤسسات الصغيرة عبر القرب والعلاقات المباشرة مع المجتمعات.

وأشار المشاركون إلى أن الثروة نفسها أمانة مقدسة، ويجب إدارتها وفق الأخلاق الإسلامية، دون الإضرار بالإنسان أو المجتمع أو البيئة. كما شددوا على ضرورة تحييد الزكاة عن الأجندات السياسية التي قد تقوّض شروطها الشرعية أو تعيق وصولها إلى المستحقين، مع التوازن بين القيم الإسلامية والقيم الإنسانية العلمانية، مثل مبدأ الحياد.

وأخيرًا، أشار المشاركون إلى أن اختيار المانحين دفع زكاتهم مباشرة للأفراد بدلًا من المؤسسات يعود غالبًا إلى ضعف الثقة في القائمين على الزكاة، سواء كانوا حكومات أو مؤسسات وطنية أو منظمات غير حكومية. فغياب الثقة يعني فقدان الدعم، إذ لن يمنح المانحون زكاتهم إلا إذا اعتبروا القائم على الزكاة موثوقًا وجديرًا بها.

الكفاءة المهنية للعاملين على الزكاة

"عندما أتحدث عن الكفاءة فهو يتجاوز المعرفة الدينية. لن يدفع أحدهم الزكاة لمجرد أن يقوم من يمثل المنظمة بتلاوة القرآن! لا، سيدفعها لمجرد وجود صفحة على فيسبوك، أو قناة على يوتيوب تعرض أعمال المنظمة، أو حتى لأن التواصل مع المتبرع جيد مع إظهار الالتزام وكيف سوف ينفذ المشروع."
(د. نامونجو حمزة)

ركز المشاركون على أن **الكفاءة المهنية للعاملين على الزكاة** لا تقتصر على المعرفة الدينية وحدها، بل تشمل مجموعة من المهارات العملية والإدارية التي تضمن إدارة الموارد بشكل فعال.
في بعض الحالات، ارتبطت معايير الكفاءة مباشرة بالنتائج والأثر المرجو تحقيقه، مثل:

- القدرة على إدارة الاقتصاد الكلي للزكاة.
- تحقيق وفورات الحجم، أي القدرة على إنجاز مهام أكبر بتكاليف أقل.
- التعامل مع حجم العمل المطلوب بمرونة وكفاءة.
- استيفاء معايير التأهيل المهني لضمان إدارة الزكاة بشكل فعال ومستدام.

بهذه الطريقة، تصبح الكفاءة المهنية مزيجًا من **المهارات الإدارية، والقدرات التنظيمية، والالتزام الأخلاقي**، بما يضمن تحقيق أثر الزكاة المنشود على المستفيدين والمجتمع بشكل عام.

ارتبطت **المهنية** لدى العاملين على الزكاة بتطبيق أنظمة تضمن الشفافية والمساءلة، والإدارة المالية السليمة، إلى جانب ممارسات تواصل احترافية وخبرة فنية في التحصيل والتسجيل والصرف والإبلاغ. كما شملت المهنية اتباع نهج **مؤسسي** في إدارة الزكاة لضمان انتظام العملية وتحقيق أثر مستدام.

أظهرت المقابلات أيضًا مواقف أكثر تساهلًا تجاه مشاركة أشخاص غير مسلمين في العمل الإداري للزكاة، إذ رأى بعض المشاركين أن كون الشخص مسلمًا ليس معيارًا كافيًا ليُعتبر كفؤًا مهنيًا، بل الكفاءة المهنية تعتمد على الخبرة والمهارات الفعلية في الإدارة.

حدّد المشاركون مجموعة من الممارسات الضرورية لضمان الكفاءة المهنية، وهي:

- **المحاسبة المالية والإدارة:** بما في ذلك وجود حساب منفصل للزكاة وإنفاقه ضمن الإطار الزمني المحدد.
  إعداد ميزانية شفافة: وضمان إعداد التقارير الدورية المتعلقة بالإنفاق والإيرادات.
- **أنظمة تتبع الإيرادات والنفقات:** لضمان مراقبة دقيقة لأموال الزكاة.
- **قياس الأثر وإعداد تقارير تقييمية:** لضمان فعالية إدارة الزكاة وتحقيق أهدافها.
- **وضع سياسات وإجراءات إشرافية واضحة:** لتنظيم العمليات والمسؤوليات بدقة.
- **تدريب الموظفين باستمرار:** لضمان تطوير الكفاءة المهنية والحفاظ على جودة الأداء.

المعرفة والخبرة للقائمين على الزكاة

"يُفترض أن يكون القائمون على الزكاة أشخاصًا يعرفون الأسباب الاجتماعية والروحية التي من أجلها يُشرع الزكاة." (الإمام سعيد أبو بكر)

من هذا المنطلق، كان من المتوقع أن يتمتع القائمون على إدارة الزكاة بمعرفة شاملة تشمل البُعد الروحي والإداري والاجتماعي. ينبغي أن يكون لديهم فهم عميق لمبادئ الزكاة وأخلاقياتها، بما في ذلك القيود والواجبات، وفهم الحاجة والسياق الاجتماعي لصرفها، مما يمكّنهم من توزيعها بشكل استراتيجي وفعال. وبدون هذا الفهم، اعتبر المشاركون أن القائمين على الزكاة لن يكونوا قادرين على الوفاء بمهمتهم في إيصال الزكاة إلى مستحقيها. وأكد العديد من المشاركين أن تبادل المعرفة والتعاون بين التخصصات المختلفة أمر أساسي لضمان إدارة مستنيرة ومتعددة الأبعاد.

اعتبارات الإدارة المحلية والدولية

"هناك أسباب عديدة تجعلني أعتقد أنه ليس من الصواب القول إن التبرع دوليًا إلى الخارج خطأ. لكن ما أحاول توضيحه هو أن الأمر ليس مسألة إما أو لا؛ علينا فقط أن نبذل قصارى جهدنا تجاه الروابط والواجبات التي نتحملها، ورابطنا بالمجتمع المحلي هو رابط حقيقي علينا الاهتمام به." (د. سهيل حنيف)

"نحن نعلم أن الاستغناء عن الوسيط يزيد من الكفاءة، وهذه فرصة لزيادة الكفاءة داخل النظام وتقبل هذا الواقع، سواء كان ذلك من خلال الزكاة أو أي مشروع آخر." (لميس حافظ)

رغم أن القرآن الكريم لا يأمر صراحةً بإنفاق الزكاة محليًا، يستند العديد من العلماء في فقه الزكاة إلى آيات مثل: «*وما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل*» (سورة البقرة: 215)، لدعم مبدأ **إعطاء الأولوية للعطاء المحلي**. ويعزز هذا المبدأ حديث النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل: "*خذ من أغنيائهم وأعطِ فقرائهم*" (البخاري 1395؛ مسلم 19)، مؤكدًا أن الزكاة تُجمع وتُوزع في المجتمع الواحد على الوجه الأمثل.

رأى بعض المشاركين، وخاصة من الجهات الإدارية الدولية، أن فقهاء الزكاة يميلون إلى دفع الزكاة محليًا في مكان جمعها. مع الإشارة إلى أن مصطلح "محلي" في الفقه التقليدي قبل نشوء الدولة القومية كان يشير غالبًا إلى **مستوى المجتمع في المدينة نفسها**.

في الوقت نفسه، تباينت الآراء حول **تبرير العطاء المحلي والدولي**، حيث ناقش المشاركون كيف أن الظروف المعاصرة للمجتمعات والاقتصاد الحديث تستدعي فهمًا أكثر مرونة لمفهوم الزكاة، بعيدًا عن كونها محلية بحتة. كما تم مناقشة مدى تنافس الإدارة الوطنية للزكاة مع الإدارة الدولية.

تمثل مسألة ارتباط الزكاة بالمحلية والتوطين في قطاع المساعدات الدولية موضوعًا مهمًا يُنصح بدراسته بشكل أوسع، وقد أظهر الاستبيان أن ما يزيد قليلاً عن نصف المشاركين (57٪) يعتبرون أنه من المهم أو المهم للغاية أن يكون المستفيدون من الزكاة محليين في المكان الذي يعيشون فيه.

(57٪) يعتبرون أنه من المهم أو المهم للغاية أن يكون المستفيدون من الزكاة محليين في المكان الذي يعيشون فيه.

بناء الثقة والعلاقات بين العاملين على الزكاة والمانحين

"علاقتهم بنا مبنية على الثقة والمصداقية. إنها ليست علاقة شرعية، بل علاقة طوعية. عندما يُسلموننا زكاتهم، يعتبروننا مسؤولين أمام الله عن حسن استخدامها، وعادةً ما لا يتابعون التفاصيل لاحقًا." (الدكتور إبراهيم تليوة)

"كيف نضمن ثقتهم بالعمل الذي نقوم به؟ وكيف نبني الثقة؟ أعتقد أن أمورًا مثل دليل الزكاة، والشفافية في كيفية إدارتنا للزكاة واتخاذ قراراتنا، جزءٌ مهمٌ من ذلك." (لميس حفيظ)

"الغرض الأساسي من الزكاة هو أن يكون المستفيد في الميزان، وأن يُقال للمتبرع: أنت فقير. ما تملكه من مال نجس، فأنت بحاجة إلى بعض الفقراء ليأخذوه منك، مما يسمح لك بالاستمتاع بثروتك. وهكذا، يُرجح كفة الميزان ليُصبح المتبرع معطاءاً والمستفيد مستحقًا. لكن هياكل العمل الخيري الحديثة ليست مصممة على هذا النحو، ولذلك نعمل في إطار هيكل غير مثالي، حيث يكون المتبرع الوحيد في الميزان!" (د. سهيل حنيف)

بناءً على الالتزامات الملقاة على عاتق العاملين على الزكاة، طُلب من المشاركين توضيح تأثير ذلك على العلاقة بين **العامل والمانح وصاحب الحقوق**. وأشار بعض المشاركين إلى الدور التواصلي الذي يُسهّله العامل بين المانح والمستفيد، باعتباره يحمل "روح الحياة" أو "روح الترابط" مع المنظمة التي تمثل مجتمع المانحين.

وأكدت المقابلات أهمية **الثقة كمكون أساسي** لهذه العلاقة، حيث تم توضيح طرق بنائها، مثل:

- تشكيل **مجالس علماء** معروفين وموثوق بهم لدى المانحين التقليديين.
- بناء علاقات مع **هياكل السلطة العامة** لكسب ثقة الجمهور.
- اعتماد تكتيكات مثل وصف النداء الإنساني بأنه "مستحق للزكاة"، بما يتماشى مع توقعات المانحين بأن نسبة أكبر من زكاتهم ستصل إلى أصحاب الحقوق، مع مناقشة **أخلاقيات التسويق** لضمان عدم التضليل.

تكرّر ذكر أهمية **التواصل وتبادل المعلومات** كعامل رئيسي في بناء الثقة، بما يشمل:

- السماح للمانحين بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو الاطلاع على العمليات.
- توفير **شفافية كاملة** حول كيفية إدارة الزكاة، الأثر المحقق، وإتاحة الفرصة لمساءلة العاملين.
- إعداد **تقارير دورية** لتوضيح الأثر وضمان المساءلة.

وفي الاستبيان، جاء الفقراء والمحتاجون في صدارة أولويات توجيه الزكاة لجميع المشاركين، بينما فئات "في سبيل الله" و"الغارمين" جاءت ضمن الفئات الثانوية، وفئات "ابن السبيل" و"العاملون عليها" و"الرقاب" ذكرت بشكل أقل لكنها ما تزال ضمن خيارات التوزيع.

كما أشار المشاركون إلى أهمية **توعية المانحين** بالمعلومات اللازمة حول فريضة الزكاة، وطبيعة عمل المنظمة، وسبل تلبية احتياجاتها. وشملت المقترحات إبقاء المتبرعين على اطلاع دائم، وإشراكهم عند وضع القرارات والسياسات، مع **الاستفادة من وسائل الإعلام** لتعزيز التفاهم وبناء الثقة.

ولفت المشاركون إلى أن طبيعة العلاقة بين العاملين على الزكاة والمانحين تعتمد على **حجم المنظمة**، حيث تتمتع المنظمات الصغيرة بعلاقات شخصية أقوى، ما يسهل بناء الثقة ويتيح تلبية طلبات المتبرعين بشكل أفضل.

العلاقة بين العامل وأصحاب الحقوق وخطط التنفيذ

طُرح موضوع العلاقة بين العامل وأصحاب الحقوق عدة مرات كموضوع شائك وحساس. وأعرب أحد المقابلين عن رأيه بأنه للأسف لا يملك أصحاب الحقوق أي حقوق على ارض الواقع! وأعرب بعض المقابلين عن رأيهم بأن العامل لا يؤدي الزكاة أحيانًا بما يحفظ كرامة صاحب الحق.

اعتبارات إدارة برامج الزكاة

"إن مصارف الزكاة الثمانية يمكن أن تندرج حقًا تحت أي من الاحتياجات الإنسانية التي نراها اليوم كتحديات حديثة لمجتمعنا، سواء كان ذلك قضايا العدالة الاجتماعية أو قضايا المناخ، أو أي من تلك التحديات الإنسانية الأخرى" (د شارق صديقي)

"بدلًا من أن ننتظر شهر رمضان، فنأخذ الزكاة في رمضان ثم نصرفها في مشروع واحد لمرة واحدة، ثم نعود جميعًا إلى أرففنا ننتظر رمضان القادم لجمع الزكاة من جديد — هذا ليس المقصود من الزكاة. الزكاة ليست عبادة تُجمع وتُعطى فقط في رمضان. يمكن جمعها في رمضان، لكن العمل بها ينبغي أن يستمر طوال العام. بإمكان القادة المسلمين أن يجلسوا ويضعوا أهدافًا تنموية مستدامة للمجتمعات التي نعيش فيها. نأخذ الزكاة كمورد أساسي، ونسخّرها لتحقيق الأهداف التنموية التي نحددها لمجتمعاتنا وأهلنا، ونصمم تدخلات وتنفيذات مستدامة تُسهم في إخراجنا من دائرة الهشاشة والفقر المدقع." (د نوهو أليماتو صاديا)

وأشار أحد المشاركين إلى أهمية وجود **خطة طوارئ:**
"في المشاريع الأخرى ربما يُمكن الإبلاغ عنها والقول: 'يا إلهي، لقد فشل المشروع بسبب كذا وكذا'. لكن أموال الزكاة لا يُمكن أن تكون كذلك، لا يمكن أن تكون في مشروع فاشل، لذا يجب أن يكون لدى المنظمة خطة طوارئ تضمن عدم فشل مشاريع الزكاة" (مختار بيجي)

"أعتقد أن سبب تمسك الكثيرين بهذا المفهوم المحافظ للغاية، حتى مع اختلاف آراء القيادة أحيانًا، هو قلقهم من عزوف المتبرعين التقليديين عن التبرع... وهناك جانب تثقيفي مهم في هذا الشأن. هناك الكثير من التثقيف الذي يجب القيام به في المجتمع حول الزكاة وأوجه صرفها" (لميس حفيظ)

ناقش المشاركون في المقابلات **آثار التزامات العاملين على الزكاة على خطط التنفيذ**، مؤكدين على أهمية تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الفورية والسعي إلى التمكين المستدام للمستفيدين. وطرحت عدة توصيات، منها:

- **تركيز الموارد بشكل استراتيجي**: توفير المزيد لعدد أقل من المستفيدين، وتخصيص رأس مال للأعمال، لضمان أثر مستدام.
- **اتباع نهج تدريجي** لتلبية الاحتياجات الطارئة مع مراعاة الأثر طويل المدى.
- **دمج الإنفاق على الأفراد ومشاريع النفع العام**: بعض المشاركين فضلوا التركيز على الأفراد مباشرة، بينما رأى آخرون إمكانية الجمع بينهما لضمان توزيع عادل وفعّال للزكاة.
- **تشاور المجتمع**: لضمان توافق الإنفاق مع مصالح أصحاب الحقوق، يمكن استخدام معايير مثل نسبة أهلية محددة (مثلاً 75٪ من المجتمع) لتخصيص الزكاة بما يتناسب مع المستحقين، مع استخدام أموال أخرى لتغطية الباقي.
- **التركيز على مفهوم الملكية**: الالتزام بنقل الملكية (الثروة والزكاة) إلى المستفيدين بشكل صحيح، بما يعزز الشعور بالتمكين والمسؤولية.

62٪ أكدوا أهمية أن تُسهم الزكاة في مساعدة الأفراد مباشرة

67٪ اعتبروا أنه من الضروري أو بالغ الأهمية أن تُسهم الزكاة في مشاريع النفع العام للمجتمع

أظهرت نتائج الاستبيان توافقًا مع هذه الرؤى:

- **62٪ من المشاركين أكدوا أهمية أن تُسهم الزكاة في مساعدة الأفراد مباشرة (مثل منح دراسية أو استثمار تجاري).**
- **67٪ اعتبروا أنه من الضروري أو بالغ الأهمية أن تُسهم الزكاة في مشاريع النفع العام (مثل المدارس والمستشفيات) بما يفيد الأفراد والمجتمعات.**

تشير هذه النتائج إلى أن غالبية المشاركين يرون أن **دعم الأفراد والمجتمع على حد سواء يمثل أولوية أساسية** في إدارة برامج الزكاة، مع التأكيد على التخطيط الاستراتيجي والشفافية والتشاور لضمان تحقيق أثر مستدام وعادل.

بسبب مسؤولية نقل الملكية، أعرب أحد المشاركين عن تجنّبه للمخاطرة بتجنب مشاريع الرعاية الاجتماعية المعرضة للفشل أو محاولة تلبية الاحتياجات في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وأوضح أن الضغط لإدارة الزكاة بشكل صحيح يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر أمانًا، وأحيانًا أسهل، بشأن كيفية استخدامها.

كما تم مناقشة تحديات أخرى تتعلق بإدارة البرامج، مثل صعوبة تأمين التمويل الطويل الأجل للمشاريع المجتمعية عندما تقل مبالغ الزكاة المستلمة، وتقييد عملية اتخاذ القرار برغبات المانحين، ووجود العديد من الأزمات الإنسانية وبالتالي تحديد أماكن تقديم طلبات الزكاة واستخدامها، والتحديات المرتبطة بزكاة الفطر التي يتم استلامها خلال شهر رمضان ويجب توزيعها في غضون ثلاثة أيام. كان التفاوت الكبير في إيرادات ونفقات الزكاة موضوعًا رئيسيًا، حيث أعرب البعض عن استيائهم من هذه التقلبات الحادة وعدم توزيعها بالتساوي على مدار العام. وأشار بعض هؤلاء النقاد إلى قلة وعي المتبرعين الذين يعتقدون أنهم لا يستطيعون التبرع إلا خلال شهر رمضان، كما تطرقوا إلى قضايا سابقة تتعلق بممارسات التسويق. ومن ناحية أخرى، أثارت أخلاقيات نداءات الإغاثة الطارئة التي تجمع مبالغ كبيرة من الزكاة من قبل المنظمات التي تحتفظ بها لمدة عام تساؤلات حول مدى ملاءمتها للظروف.

التأثير والرصد في إدارة الزكاة

"عندما يتعلق الأمر بالزكاة، إذا سألت أي منظمة تقريبًا عن خططها لاستخدام أو إدارة الزكاة على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة، فلن يجاوب أحد عن أثر الزكاة في حياة أصحاب الحقوق سواءالآن ومتى سنُظهر أثرها... لذا فإن استخدام الزكاة محدود الأفق، وقصير النظر، وقصير المدى" (محمد نور الدين ليمو)

"عندما تُحوّل أموالًا، ما الغرض منها؟ الغرض منها هو تخفيف فقرهم. إذا تحققتَ من ذلك، وحوّلتَ أموالًا، ولم تُخفّف من فقرهم، أو جوعهم، أو أي شيء آخر، فأعتقد أنك لم تُحقّق هدفك" (البروفيسور عليو داهيرو)

"تُدار الزكاة حاليًا بطريقة عملية جدًا، لكن في معظم الأماكن لا نفكر حتى في بناء نظام يسمح بإدارتها بشكل يُراعي الأثر الفعلي. قياس الأثر في هذا القطاع، بالمناسبة، ضعيف جدًا ومعقد" (لميس حفيظ)

"عملنا في الصومال على مدار الأربعين عامًا الماضية، وما زلنا نعمل في نفس المناطق. وهذه تمثل مشكلة لعدم وجود أي تغيير في أرض الواقع، المحتاج بقي محتاجاً" (شاهين أشرف)

وفي السياق الدولي للعطاء، لا تقوم المنظمات غير الحكومية، سواء المسلمة أو العلمانية، ولا وكالات الأمم المتحدة بقياس أثر الزكاة التي توزعها وفقًا لمعايير الأثر المتوقعة التي وجدت من خلال هذه المشاورات: بناء الإيمان؛ بناء المجتمع؛ التمكين الاقتصادي. على سبيل المثال، يشارك تقرير أثر صندوق العمل الخيري الإسلامي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2024 إحصاءات التسليم (عدد العائلات التي تلقت الزكاة)[16] لكنه يغفل النتائج على المدى الطويل فيما يتعلق بالأثر الذي أحدثته الزكاة على أصحاب الحقوق. وينطبق نفس الأمر على المنظمات غير الحكومية المسلمة والعلمانية، التي تُقدّم أساسًا مؤشرات التسليم. لذلك هناك

[16] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، التقرير السنوي للعمل الخيري الإسلامي، 2024 (تم الاطلاع في 23.10.25)

غياب عام للمعلومات المتعلقة بالأثر الذي يحدثه الإدارة الدولية للزكاة على إيمان الناس، وإحساسهم بالانتماء للمجتمع، أو على وضعهم الاقتصادي على المدى الطويل.

ذكر عدد من القائمين على إدارة الزكاة الذين أُجريت معهم المقابلات أهمية السعي لتحقيق الأثر وقياسه ومشاركة النتائج في تقارير دورية. وأكدوا على ضرورة أن يكون الأثر ملموسًا وقابلًا للإثبات، وأن يساهم السعي لتحقيقه في اتخاذ قرارات أكثر استراتيجية. وكما ذُكر سابقًا، يرى المشاركون أن الزكاة يجب أن تُسهم في التخفيف من حدة الفقر وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا.

كما ناقش المشاركون الفرق بين مجرد توزيع الزكاة واستخدامها بطريقة تركز على الأثر، أو كما سماها البعض بـ"**الزكاة الإنتاجية**". وأكدوا أن التواصل مع المانحين لفهم أثر زكاتهم أمر بالغ الأهمية، لا سيما لتمكينهم من إدراك أهمية البرامج طويلة الأجل.

ومع ذلك، أقرّ المسؤولون الإداريون مرارًا وتكرارًا بأن **السعي لتحقيق الأثر نادرًا ما يحدث فعليًا**. فغالبًا لا يُطلب من أصحاب الحقوق تقديم ملاحظاتهم حول أثر الزكاة على حياتهم، وفي حين تُجمع إحصاءات التنفيذ، لا تُجمع إحصاءات عن الأثر. وأشار أحد المشاركين إلى أن المنظمات ربما لا تركز على الأثر لأنها تشك في أن النتائج لن تعكس الصورة الحقيقية.

اعتبر 81% من المشاركين أنه من الضروري أو المهم جدًا استخدام الزكاة لأغراض إنسانية عاجلة، مثل التخفيف من آثار الصراعات أو الأزمات البيئية. في الوقت نفسه، أشار 76% من المشاركين في الاستبيان إلى أهمية أو الضرورة القصوى لاستخدام الزكاة التي يقدمونها لتحقيق أثر طويل الأمد في تحسين المجتمع الذي تُدفع فيه. وعند النظر إلى تفضيلات دعم الأفراد أو المجتمعات، تُظهر إجابات الاستبيان أنه لا يوجد بالضرورة تعارض بين المدى القصير والطويل، أو بين دعم الفرد والمجتمع، مما يعكس آراء المشاركين الذين يدعمون إدارة الزكاة بطريقة تلبي الاحتياجات الفورية وتحقق أثرًا مستدامًا على المدى الطويل.

سياسات إدارة الزكاة والحوكمة الشرعية

أشار بعض المشاركين إلى الحاجة إلى وجود أطر واضحة لضمان الامتثال في إدارة الزكاة.

"يجب أن يكون لدينا شهادة أفضل الممارسات للزكاة أيضًا، بحيث إذا كنت كيانًا زكويًا، فمن الذي أنشأك ومن منحك شهادة الامتثال؟ وما هو المقياس الذي استوفيته لتكون عاملاً يجمع الزكاة؟" (محمد فوزي عمادو)

"هنا في نيجيريا، ما زلنا مالكيين من حيث الجمع والتوزيع، لكننا نستعير أيضًا بعض الفتاوى من جميع أنحاء العالم، لأن العالم أصبح قرية صغيرة." (د محمد لوال)

"إذا وثق بك الشخص، فإنه سيمنحك زكاته دون أن يسأل عن السياسات أو الإجراءات. فالثقة هنا تسبق كل شيء." (مختار بيجي)

"عادةً ما يُصدِر العلماء أحكامًا تتعلّق باستخدام الزكاة بهدف المصادقة على سياسة معينة، لكن هذا لا يكفي وحده. فالحصول على توقيع العلماء لا يعني بالضرورة أن السياسة تُطبَّق فعليًا أو أن آثارها على المدى الطويل قد وُضِعت في الاعتبار. هناك حاجة إلى فهمٍ عملي أعمق لكيفية تنفيذ هذه السياسات، وإلى إدراك أثرها المؤسسي والمستقبلي على إدارة الزكاة ككل." (عادل بدر)

اتّفق العديد من المشاركين على أن وجود سياسة زكاة واضحة يعد عنصرًا أساسيًا لتعزيز الثقة والشفافية وتوجيه الممارسات والتدقيق السليم. ومع ذلك، رأى آخرون أن بعض المؤسسات تضع سياسات زكاة باعتبارها واجهة شكلية أو أداة تسويقية دون تنفيذ فعلي. وأكد المشاركون على ضرورة صياغة السياسات بالتشاور مع علماء الدين، وأن تتضمن الجوانب الشرعية والإدارية، مع توفير تدريب للموظفين حول كيفية تطبيقها. وقد ذكر عددٌ من الإداريين أن لديهم بالفعل سياسات للزكاة تشرف عليها مجالس شرعية أو علماء. كما تمت الإشارة إلى الإغاثة الإسلامية والمؤسسة الوطنية للزكاة كنموذجين يُحتذى بهما في هذا المجال.

في المقابل، أوضح بعض الذين لا يملكون سياسات زكاة محددة أن الثقة في الإداريين والخبرة العملية قد تُغني عن وجود وثائق رسمية، بينما اعتبر آخرون أن سياسات مشتركة تجمع الزكاة والصدقة والوقف تكفي. كما أشار عدد من المشاركين إلى ضرورة أن تكون مساهمات العلماء في الإشراف على مسائل الزكاة قائمة على أساس تطوعي أو ذات شفافية في حالة وجود مكافآت، لتجنب أي شبهة. وأشار اثنان من المشاركين إلى أن العلماء في المؤسسات الدولية عادة ما يكونون من خلفيات التمويل الإسلامي، وأن ثقة المجتمع في العلماء العاملين تبقى عاملًا مهمًا في قبول سياسات الزكاة.

وأشار بعض من تمت مقابلتهم إلى محدودية إلمام بعض العلماء بالجوانب العملية للإدارة والتنفيذ، مما يؤدي إلى توقيعهم على سياسات بمعلومات غير مكتملة. كما طُرح غياب مرجعية موحدة للعلماء كأحد التحديات، إلى جانب ممارسة "استعارة الفتاوى" من مذاهب مختلفة بما يناسب الحاجة، والتي رآها البعض مرونة إيجابية ورآها آخرون مدخلًا للتسيب.

وأخيرًا، قُدمت مقترحات لإنشاء هيئات تعتمد الجهات المخولة بإدارة الزكاة وتضع معايير موحدة للامتثال. في المملكة المتحدة، لا توجد جهة مركزية تُصدر شهادات أو تُنظّم الامتثال لسياسات إدارة الزكاة، فمثلاً يُقدّم منتدى الجمعيات الخيرية الإسلامية (Muslim Charities Forum)[17] نصائح حول كيفية التحقق من التزام المؤسسات بأفضل الممارسات ويقدم مركز الاستشارات المالية الإسلامية (Islamic Finance Advisory) [18]"شهادة أهلية الزكاة"بناءً على سياسة الزكاة الخاصة بهم. مع الإشارة إلى أن الإقبال على هذه الشهادة ما يزال محدودًا، إذ لم يُسجَّل سوى عدد قليل من المؤسسات المعتمدة حتى الآن على حسب موقعهم الالكتروني. [2]

تعليقات على اهتمام الجهات العلمانية بالزكاة

أشار المشاركون إلى أن النقاش مع هذه الجهات لم يكن حول مبادئ الزكاة أو أخلاقياتها أو كيفية صرفها، بل كان تركيزهم على الأموال المتاحة والفرص التمويلية.

"إن الأمر يشبه دخولك إلى الفناء الخلفي لشخص ما وبناء بركة هناك لاستخدامك الخاص." (د نامنجو حمزة)

" كان هناك إجماع على أن هناك أموالاً طائلة." (ناصر حاج حامد)

[17] منتدى الجمعيات الخيرية الإسلامية(Muslim Charities Forum) ، »هل جمعيتك ملتزمة بأحكام الزكاة؟ إليك كيفية التحقق«، 17.03.25 (تم الاطلاع في 22.10.25)
[18] Islamic Finance Advisory, Zakah Eligibility Certifications (Accessed 22.10.25)

شارك عدد من المشاركين تجاربهم في مناقشات الأمم المتحدة حول الزكاة، مشيرين إلى أن هذه الجهة كانت تركز على التمويل لسد فجوات التمويل أكثر من اهتمامها بالعمل الإنساني القائم على الإيمان، خصوصًا قبل القمة العالمية للعمل الإنساني 2016. وأشاروا إلى أن إدراج الزكاة في جدول أعمال القمة تم دون مشاركة أو تشاور هادف مع المنظمات غير الحكومية الإسلامية.

التجربة في منتدى الزكاة العالمي

ناقش بعض المشاركين تجاربهم في حضور منتدى الزكاة العالمي 2019، حيث سعت الأمم المتحدة للحصول على موافقة المنظمات لجمع الزكاة وإدارتها، مستندة إلى أن المسلمين هم الشريحة الأكثر احتياجًا عالميًا، وأن المليارات التي يجنيها المسلمون من الزكاة وغيرها لا تسد فجوة التمويل العالمية.

أفاد بعضهم بأن عدم الحصول على موافقة مباشرة وواضحة حول شرعية الجهات العلمانية أدى إلى ما وصفه البعض بـ **"تسوق للفتاوى"**، حيث تم اختيار علماء محددين من مدارس فقهية مختلفة للحصول على موافقاتهم.

تحديات المنظمات الإسلامية

أشار المشاركون إلى أن إلغاء التعاملات المصرفية وتقليل المخاطر وضعف قدرة المنظمات الإسلامية على التوزيع أثر سلبًا على موقفها في المفاوضات، واعتُبرت وكالات الأمم المتحدة أحيانًا أنها مستغلة للفرص، مروّجة نفسها على أنها الأكثر قدرة على التنفيذ. كما وصفوا الاهتمام المتزايد من المنظمات الدولية غير الحكومية بأنه انتهازي ويفتقر للوعي بمبادئ الزكاة وأخلاقياتها.

الشراكات والتهديدات المحتملة

ناقش المشاركون الشراكات بين الحكومات الإسلامية ووكالات الأمم المتحدة، معربين عن مخاوفهم من تداعياتها على القطاع الإسلامي، إذ قد تمهد الطريق لتفويض إدارة الزكاة عالميًا للأمم المتحدة. كما تم الإشارة إلى الاهتمام المتزايد بالأوقاف، في حين أن المنظمات الإسلامية تقدم التمويل أيضًا، مما قد يشكل تهديدًا للمنظمات الإسلامية إذا لم تكن أكثر استباقية في معالجة هذه الديناميكيات.

قيود العمل الإنساني والفراغ الذي ملأته الأمم المتحدة

أوضح المشاركون أن قيود العمل الإنساني في بعض الدول الإسلامية حدّت من قدرة المنظمات الإسلامية الغربية على العمل، ما أتاح للأمم المتحدة الفرصة لتصبح أكبر مستلم للموارد الحكومية، في تجربة وصفها أحدهم بأنها:

"تمتع بالمزايا من غير أي جهد!"

وأشار أحد المشاركين في المملكة المتحدة إلى أن:

"في الوقت الراهن، لا نشعر بقلق مباشر تجاه بيئة التمويل. ومع ذلك، ندرك أنه إذا حدث تحول تدريجي في تمويل الأمم المتحدة من التمويل الحكومي إلى التمويل المؤسسي(Corporate/Institutional Funding) ، فقد يؤدي ذلك بمرور الوقت إلى أن يتحول "المانح الفرد" إلى دعم المنظمات العلمانية كذلك. وقد ينعكس هذا التغيير على أنماط التبرع في سياقات أخرى .وهذا بدوره قد يؤثر على أولويات التبرع واتجاهاته في القطاع الخيري الإسلامي."

آراء حول جواز قيام الجهات العلمانية بإدارة الزكاة

نتائج الاستبيان

وردًا على سؤال حول ما إذا كان بإمكان الجهات العلمانية جمع الزكاة، كانت الإجابات على النحو التالي:

- **19% من المجيبين قالوا نعم، معتبرين أن ذلك مقبول.**
- **42% قالوا لا.**
- **39% أبدوا موقفًا مرنًا، مشيرين إلى أن الجواب يعتمد على اعتبارات مختلفة.**

هذه النتائج، التي قد تبدو مفاجئة، وتتناقض مع نتائج أخرى من الاستبيان تشير إلى أن 81% من المشاركين يعتبرون أنه "ضروري" أو "مهم للغاية" أن يقوم المسلمون بتوزيع زكاتهم!

ويُعدّ ذلك لافتًا بشكلٍ خاص عند النظر إلى الزيادة المستمرة في صناديق الزكاة التي تديرها مؤسسات ذات طابع علماني، بالإضافة إلى المؤشرات الحديثة على بدء بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية في التبرع بما تجمعه من أموال الزكاة إلى وكالات الأمم المتحدة لتتولى هي توزيعها.[19] ولا يتضح ما إذا كان الأفراد المتبرعون بالزكاة إلى تلك الجمعيات قد تم التشاور معهم بشأن هذا الأمر أم لا.

المبررات المؤيدة للجهات العلمانية

أجاب بعض المشاركين بأن **الجهات العلمانية يجوز لها إدارة الزكاة**، مستندين إلى عدم وجود أدلة شرعية تمنع ذلك، وذكّروا بسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، حين اعتمد على أشخاص لم يكونوا مسلمين في رحلته من مكة إلى المدينة[20]:

"نحتاج إلى دليل من القرآن أو السنة أو ما يدل على خلافه لمقاصد الشريعة حتى نقول إنه حرام، وإلا فالحلال هو الوضع الافتراضي." (محمد نور الدين ليمو)

"الهدف هو ما هو الأفضل للمستفيد الذي سيحصل على هذا المال. الأمر كله يتعلق بهم." (مختار بيحي)

وأشار المشاركون أيضًا إلى أن الأولوية هي لصاحب الحق، وأن الزكاة تؤدي دورها في المجتمع بغض النظر عن كون القائم عليها مسلمًا أم لا. وذكر بعضهم أن الأمم المتحدة والجهات العلمانية أحيانًا في وضع أفضل لتلبية احتياجات الناس بفضل أنظمة أفضل، أكثر مساءلة واحترافية، مع الالتزام بقواعد الزكاة، والجدارة بالثقة، والقدرة، والالتزام بالمبادئ.

على مستوى المشاركين:

- **2 أو 16.6% من الأكاديميين و4 أو 44.4% من الإداريين في الجنوب العالمي رأوا أنه لا بأس بدفع الزكاة إلى الجهات العلمانية.**
- **لم تظهر أي من المنظمات التي لديها مقر رئيسي في المملكة المتحدة، أو من المشاركين الذين أُجريت معهم مقابلات هناك، ضمن الفئة المؤيدة للجهات العلمانية.**

[19] انظر:
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **الملخص التنفيذي 2024** (تم الاطلاع في: 22.10.25)، والذي يوضح المساهمات الواردة إلى **صندوق زكاة اللاجئين** من منظمة Islamic Relief USA وغيرها من المنظمات؛
وكذلك:
Muslim Charity، **Muslim Charity Joins IOM Islamic Philanthropy Fund**، بتاريخ 23.97.2025 (تم الاطلاع في: 22.10.25).

[20] ابن حجر العسقلاني، *الإصابة في تمييز الصحابة*

المبررات المعارضة للجهات العلمانية

أعرب بعض المشاركين عن **رأي قاطع بعدم جواز جمع الزكاة من قبل الجهات العلمانية**، وكان توزيعهم كما يلي:

- **3 أو 60% من المشاركين في الفئة الهجينة**
- **4 أو 33% من الأكاديميين**
- **3 أو 33.3% من إداريي مؤسسات التعليم العالي**
- 3 أو 60% من الإداريين في مقرات المملكة المتحدة

وتم تلخيص أسباب رفضهم في نقطتين رئيسيتين:

1. **مخاوف أيديولوجية:** تتعارض الإدارة العلمانية مع الإطار الأخلاقي للإسلام.
2. **مخاوف هيكلية ونظامية:** تُرسي الإدارة العلمانية ديناميكيات سلطة غير عادلة.

في بعض الحالات، كانت آراء المعارضين **مشروطة**، حيث تم الربط بين قدرة الجهة على الالتزام بقواعد الزكاة وكفاءتها المهنية، والجدارة بالثقة، والقدرة على التنفيذ.

التعارض مع الإطار الأخلاقي للإسلام

أكد بعض المشاركين أن الإدارة العلمانية للزكاة تتعارض مع الإطار الأخلاقي للإسلام، مشيرين إلى أن هذه الجهات غالبًا لا تنظر إلى الزكاة على أنها عبادة:

"إن هذه المؤسسات لا تنظر إلى الزكاة على أنها عبادة... إذا لم نكن حاضرين في هذه المناقشات، فإن الزكاة سوف تتحول إلى مجرد ضريبة - وسوف تفقد روحها ومكانتها." (د إبراهيم تليوة)

ورأى المشاركون الذين عارضوا الإدارة العلمانية للزكاة أن القضية الرئيسية تكمن في عدم قدرة هذه الجهات على دعم المبادئ الدينية والروحية والأخلاقية للزكاة. وأضاف بعضهم أن الجهات العلمانية غير قادرة على أداء دور الزكاة كقوة ناعمة، أي تعزيز الإيمان، وبناء العلاقات، وتعزيز الترابط بين المتبرع والمستفيد، ودعم التضامن والسلم الاجتماعي بين المسلمين.

الزكاة كقوة ناعمة وبناء مجتمع

ناقش المشاركون دور الزكاة في وظيفتها الإيمانية وبناء المجتمع، وأشاروا إلى أن الجهات العلمانية غالبًا غير قادرة على الوفاء بهذا الجزء من التكليف. على النقيض، اعتبروا أن المسلمين أكثر قدرة على فهم حالة المجتمع الإسلامي وخصوصية الزكاة كعبادة. وأوضح أحد المشاركين أن الجهات العلمانية لن تستطيع إدراك الطبيعة الروحية للزكاة، ونتيجة لذلك ستفقد مكانتها كفعل تعبدي.

المخاوف الأخلاقية والاجتماعية

أشار بعض المشاركين إلى أن التناقض مع الإطار الأخلاقي الإسلامي قد يمتد إلى القيم المتعلقة بالجنس والنوع (الجندر). وعبّر ثلاثة من المشاركين عن قلقهم من أن الإدارة العلمانية للزكاة قد تعزز مواقف علمانية أو ليبرالية تجاه الجنس والنوع، وهو ما يُنظر إليه على أنه يتعارض مع القيم الإسلامية.

الإدارة العلمانية والزكاة: ديناميكيات القوة والهيمنة

دعم نظم القوة غير العادلة

اعتبر المشاركون أن الإدارة العلمانية للزكاة غالبًا تدعم ديناميكيات وأنظمة القوة غير العادلة، مؤكّدين أن التحكم في الزكاة يعني امتلاك سلطة التأثير على المجتمعات:

"إذا أردنا أن تكون سلطة اتخاذ القرار هنا، فالزكاة جزء من هذه السلطة، أليس كذلك؟ إذا أردتُ أن أمتلك سلطة تحديد كيفية إنفاق زكاتي على مجتمعاتي وأثرها عليها، فعليّ أن أمتلك سلطة الزكاة." (لميس حفيظ)

وأشار أحد المشاركين إلى الأمم المتحدة موضحًا أن قوتها المهيمنة تحد من أي قدرة على مساءلتها:

"في حالة الأمم المتحدة، أقول إن النية في السيطرة قد تكون موجودة، لكنها مدفونة، 192 دولة حول العالم تتدخل لتشكيل الأمم المتحدة. أعتقد أنها قوية جدًا. فإذا أراد أحده م لتشكيك التزام الأمم المتحدة بالشريعة، فمن سيشكك؟ إنها قوة هائلة." (د نامنجو حمزة)

انتقادات النظام غير المتكافئ

تناولت الردود قضايا هيكلية ونظامية وعدم المساواة وديناميكيات القوة، لتفسير رفض المشاركين للإدارة العلمانية، مع التركيز على دور الأمم المتحدة. وأوضح المشاركون أن الزكاة، كعامل أو قوة، يمكن أن تُستخدم من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية التي يقودها المغتربون ضمن ديناميكيات قوة غير متكافئة، بينما تميل الجهات العلمانية إلى تمكين المجتمعات المحلية بدلاً من السيطرة على الموارد.

كما قيّم أحد المشاركين اهتمام الأمم المتحدة المتزايد بالزكاة باعتباره امتدادًا لهياكل القوة الراسخة، قائلاً:

"إنه مجرد امتداد لمزيد من عدم التوازن في القوة!"

وقد وُجّهت انتقادات جيوسياسية أيضًا، حيث أشار بعض المشاركين إلى اعتماد المؤسسات الاستعمارية على تنظيم الزكاة، مما يقوّض السيادة الإسلامية، مؤكدين أن المسؤولية ينبغي أن تقع على المؤسسات الإسلامية القائمة على المعرفة والقيم الدينية. وأوضح اثنان من المشاركين أن الطبيعة الحكومية للأمم المتحدة تجعلها "معاقة" في تطبيق السياسات، مُقيّدة بالإدارة وفق سياساتها فقط، بعيدًا عن مفاهيم التمويل الإسلامي والعدالة الاقتصادية. كما أشار آخرون إلى دور مجلس الأمن وحق النقض (الفيتو)، والنفوذ السائد للحكومات العلمانية، الأمر الذي يُثير غضب المجتمعات الإسلامية عالميًا، بالإضافة إلى حجم الأمم المتحدة الذي يبعدها عن المساءلة.

فرص التعلم للمنظمات الإسلامية

رغم هذه الانتقادات، أقرّ بعض المشاركين بأن الأمم المتحدة تتميز في الشفافية المالية والمساءلة، بينما أشار آخرون إلى عدم كفاءتها. ورأى البعض أن هذا يمثل فرصة للمنظمات الإسلامية لتعزيز قدراتها، مثلما نصح أحد الإداريين الجاليات المسلمة في الغرب "بإنشاء سلطة" من تلقاء أنفسهم.

النهج الوسيط: الإدارة العلمانية للزكاة تحت شروط وضوابط

اعتبر بعض المشاركين أن مسألة جواز إدارة الجهات العلمانية للزكاة ليست مطلقة، بل تعتمد على عوامل واعتبارات مختلفة. وقال 2 أو 40% من المشاركين في الفئة الهجينة، و6 أو 50% من الأكاديميين، و2 أو 22% من الإداريين في مؤسسات التعليم العالي، و2 أو 40% من الإداريين في مقر المملكة المتحدة، إن القرار مرهون بظروف محددة.

ناقش البعض القضايا الأساسية التي يجب حلّها قبل تكوين رأي واضح حول دور المنظمات العلمانية، مثل تحديد الجهة الإدارية المناسبة وأخذ منظور المسلمين الذين يُخرجون الزكاة ومن يثقون به لأداء واجباتهم كعامل أساسي.

الالتزام بالواجب والمهارات

بالنسبة للعديد من المشاركين، كان **قبول الإدارة العلمانية** مشروطًا بالتزامها بواجبات المدير، بما يشمل:

- الالتزام بالواجب الروحي للزكاة ومعاييرها.
- وجود إدارة محددة وهيئة من علماء الزكاة لتوجيه الإدارة.
- الالتزام بالسياسات ذات الصلة.
- امتلاك المهارات والمعرفة والمهنية اللازمة، والمساءلة.

أعرب المشاركون عن تفضيلهم للإدارة الإسلامية، لكنهم أكدوا أن الإدارة العلمانية قد تكون مقبولة ضمن هذه المحاذير. وأشار أحد المشاركين إلى أهمية الموازنة بين التدين والاحترافية، مشددًا على أن الجودة هي أيضًا اعتبار مهم.

تقسيم دور الإدارة

انقسم المشاركون حين التحدث عن دور إدارة الزكاة من قبل جهات علمانية إلى قسمين:

- أن المسلمين يجب أن يجمعوا الزكاة ضمن سلطة أو هيئة منظمة واستراتيجية، بينما يمكن للجهة العلمانية أن تتولى التنفيذ فقط، مع الحفاظ على السيطرة واتخاذ القرارات بشأن الرؤية وتماسكها.
- التشديد على أن موظفي الزكاة من الجهات العلمانية الذين يقدمون البرامج، والذين لديهم واجهة مجتمعية، يجب أن يكونوا مسلمين. بالنسبة لهم، كانت الهوية الدينية للموظفين أكثر أهمية من طبيعة المنظمة نفسها.

التقييم النهائي

في المجموعة التي تبنت نهج "يعتمد"، كان هناك من وزن الإيجابيات والسلبيات لكل خيار، وخلصوا إلى أن الجواز أو الرفض يعتمد على الموقف، الحاجة، والظروف الاستثنائية، مع مراعاة الالتزام بالمعايير الشرعية والمهارات المهنية اللازمة لضمان إدارة الزكاة بشكل سليم.

آراء متقاطعة حول دور الجهات العلمانية في إدارة الزكاة

كان أحد الأسباب الشائعة لدى المستجيبين ذوي الرأي الأكثر تساهلاً تجاه الإدارة العلمانية هو أن المهم هو صاحب الحق ومن هو الأقدر على تلبية احتياجاته. وأشار بعض المستجيبين إلى أهمية فهم القضايا المتعلقة بالإدارة العلمانية ليتمكنوا من تكوين رؤية أكثر استنارة بشأنها.

في المقابل، تساءل آخرون عن مصادر المعلومات المقدمة للعلماء الذين يؤيدون الإدارة العلمانية، وما إذا كانوا يتلقون المعلومات الكاملة أم يكتفون بتفاصيل محدودة. كما ناقش المشاركون في المقابلات تأثير التعويض المالي على قرار العلماء بالموافقة على الأهلية الإدارية، حيث علق أحدهم قائلاً:

"السوق مفتوح... إنهم مستشارون مرحب بهم!"

ويُعكس هذا الرأي دعوات المشاركين الآخرين إلى الشفافية فيما يتعلق بالتعويضات مقابل الفتاوى، وهو أمر ينطبق على جميع المشاركات العلمية، سواء الإسلامية أو العلمانية، ويتصل بأسئلة استخلاص الشرعية.

في بعض الإجابات، ميّز المشاركون بوضوح بين الرأي العلمي الرسمي السائد، القائل بجواز الإدارة في شروط محددة، وبين رأيهم الشخصي الرافض لها. وأقرّ آخرون بحساسية الموضوع، متفهمين أسباب المشاعر القوية تجاهه، لكنهم أشاروا إلى أن التشدد المفرط في الزكاة يُشكّل تحديات عملية. وأكد معظم المشاركين أن إجابة هذا السؤال لا يمكن إيجادها بشكل قاطع في النصوص الدينية.

لوحظ ميل الإداريين المحليين أكثر من غيرهم لتأييد الإدارة العلمانية، ويمكن تفسير ذلك من خلال:

- تجربة مختلفة مع هياكل السلطة في القطاع.
- عدم مشاركة القلق من تهديد قاعدة المانحين الخاصة بهم (التي غالبًا ما تتلقى تمويلًا محليًا أو من مجتمعات الشتات/المهجر أو من الحكومات الإسلامية).
- إدراك وجود فرص للإداريين المحليين ضمن الإدارة العلمانية.

على سبيل المثال، خلال إحدى المقابلات، ذكر أحد الإداريين أنه كان في نقاش مع جهة علمانية من المتوقع أن تحصل على تمويل من أموال الزكاة الحكومية. هذه الجهة العلمانية كانت تجري محادثات مع منظمات محلية يقودها مسلمون بهدف بناء شراكات لتوزيع تلك الأموال. وبحسب هذا المتحدّث، لم يكن إسناد عملية توزيع التمويل إلى جهة علمانية بحدّ ذاته هو المشكلة الأساسية، بل كان الإشكال في أن بعض المنظمات المحلية العلمانية بدأت تُقدّم نفسها بصورة مضلّلة كمنظمات "ذات قيادة مسلمة" فقط من أجل التأهل لهذه الشراكات والمنافسة على نفس مصادر التمويل!

كما ارتبطت المناقشات المتعلقة بالإدارة العلمانية بالنقاشات حول المستفيد من الزكاة ونسبة الزكاة التي يمكن أن يخصّصها العامل لتغطية نفقاته. وأشار المشاركون إلى أن الفتاوى المتبعة من الجهات العلمانية، عادة لا تخصص نسبة مئوية لهم لعدم كونهم

مسلمين، وبالتالي يُسوّقون أموال الزكاة على أنها تُصرف مباشرةً للمستفيدين بنسبة 100%، مما قد يضلّل المعطي ويمنحهم ميزة تنافسية.

تراجع مصادر التمويل وأثره على الزكاة

"بعد أن تراجعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وأصبح العديد من المانحين يواجهون أزمة، أصبح الجميع الآن يتساءلون: كيف يمكنني الحصول على نصيب من أموال الزكاة؟" (فرحية أحمد)

تباينت ردود فعل المسؤولين حول ما إذا كانوا يشعرون بتهديد متزايد نتيجة تخفيضات المساعدات التي تقودها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. لم يبدِ البعض قلقًا، وألمحوا إلى شعورهم بالأمان مع جهاتهم المانحة، بينما رأى آخرون أن هذه التخفيضات ستؤدي إلى زيادة الاهتمام بالزكاة، لا سيما من جانب المنظمات العلمانية، بالزكاة كوسيلة لسد فجوات التمويل المتزايدة لديها.

الانتقادات المشتركة

طُبّقت بعض الانتقادات الموجهة للإدارة العلمانية والجهات الفاعلة ونظام المساعدات على المنظمات والحكومات الإسلامية أيضًا. عارض أحد الأكاديميين إدارة الزكاة كأداة للاقتصاد السياسي إذا ما توافقت مع أجندات نيوليبرالية تُقوّض "حالة ما قبل الزكاة"، وطبّق الحجة بالتساوي على الأمم المتحدة وشركات التكنولوجيا الكبرى والحكومات الإسلامية، حيثما ينطبق ذلك.

وسأل مسؤول إداري: "هل نحن حقا مختلفون عن الجهات العلمانية؟"

وأشار إلى أن المنظمات التي يقودها المسلمون غالبًا ما تتجنب فئة "المؤلفة قلوبهم"، والتي يُعتبر المستحق فيها موضع جدل في النظام العلماني الإنساني تحت مبادئ الحياد. ودون مراعاة الجوانب الروحية والدينية لإطار الزكاة وأهدافها في التماسك الاجتماعي وتعزيز الإيمان. وأشار أكثر من مشارك إلى أن المنظمات الإسلامية لا تُدير الزكاة بشكل مختلف عن الجهات العلمانية. وربط آخر غياب الجوانب الروحية بحجم المنظمة، مشيرًا إلى أنه كلما كبرت المنظمة، ابتعدت الزكاة عن البعد الروحي وانحصرت في آلية مالية، متسائلًا عن وجود فرق حقيقي بينها وبين المنظمات غير الحكومية العلمانية.

كما أشار مسؤول آخر إلى أن بعض المنظمات التي يقودها المسلمون تدعم ديناميكيات القوة غير العادلة، وتتناقض مع جهود التوطين وتحويل القوة، وتنفذ نهجًا استعماريًا في المساعدات.

هل تُحقّق الزكاة غايتها؟ اقتباسات المشاركين

"عندما نفكر في الزكاة اليوم، نجد أنها فقدت هدفها الحقيقي. لطالما كانت الزكاة أداةً لتحقيق الاقتصاد الكلي، وأعتقد أن هذا يمثل إحدى المشكلات النظامية الحالية." — د. شارق صديقي

"أحيانًا تتعارض ممارسات توزيع الزكاة مع جوهرها في الإسلام. فالزكاة ببساطة تهدف إلى إخراج الناس من الفقر، بينما البرامج الحالية تقتصر على مساعدتهم على البقاء. لذلك هناك تناقض بين كيفية توزيع الزكاة والغرض الحقيقي منها، نحتاج إلى إعادة تعريف ممارسات الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية فيما يخص جمع الزكاة وتوزيعها." — د.عثمان مقبل

"لو كنا نؤدي الزكاة كما ينبغي، لانخفضت مستويات الفقر في المجتمع بشكل كبير. ولكن بسبب إهمالنا لهذه المسؤولية، يزداد الأغنياء ثراءً والفقراء فقرًا. اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء هو نتيجة مجتمع السوق الحر ومعتقداته." — د.عبد الرحيم أدادا محمد

"حالياً، نظام المساعدات لدينا يركز بشكل كبير على تقديم الخدمات فقط. لا يهتم بالتمكين، ولا بالتغيير طويل الأمد، ولا بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي. إنه نظام يكرس ذاته بنفسه، ويعمل كصناعة قائمة بذاتها...."إذا نظرنا إلى تاريخ منظماتنا غير الحكومية، ثم تاريخ المنظمات غير الحكومية الإسلامية، نجد أن هذه المنظمات قد نسخت إلى حد كبير شكل المنظمات الدولية السابقة، واتبعت نهجًا استعماريًا شديدًا في تقديم المساعدات، مما يعني إدراج الزكاة ببساطة كمصدر تمويل آخر. في الواقع، لا نفكر خارج هذا الإطار في كيفية بناء نظام فعّال قد لا يتطابق تمامًا مع النظام القائم. نحن ببساطة نكرر الموجود ونحاول الاندماج معه. أعتقد أن هذا جزء من المشكلة التي نواجهها باستمرار." — لميس حفيظ

"هل توجد لدى المتبرعين المسلمين خيارات؟ نعم، لديهم خيارات. فلنكن صريحين، لديهم منظمات متنوعة. هل تقوم هذه المنظمات بما هو منوط بها؟ هذه قصة أخرى!" — فادي عيتاني

"تركز معظم مؤسسات الزكاة على مكافحة الفقر، لكنها لا تفكر في إعادة التوزيع الاقتصادي. لذا، عندما نتحدث عن دمج الاستدامة في إدارة الزكاة، فإن الأمر ليس مهمًا فحسب، بل هو مبدأ إسلامي جوهري. ما نحتاجه حقًا هو تحديث فكرنا في الزكاة، وتحويل مؤسساتنا نحو التركيز على التفاوت الاقتصادي والعدالة البيئية. هكذا نحقق إعادة توزيع فعّالة، من خلال معالجة تحديات تغير المناخ، والاستخدام المستدام للموارد، والتوازن البيئي." — شاهين أشرف

"لا تتفاعل الجمعيات الخيرية الإسلامية مع سؤال: لماذا يُقتل هؤلاء الناس، ولماذا يُضطهد هؤلاء الناس؟ هذا جانب مهم من مفهوم الزكاة. الزكاة ليست مجرد عمل خيري، بل مفهوم لإحلال السلام. لكن لم يطرح أحد هذا السؤال... الاهتمام فقط في جمع المال وإطعام الناس. نعم، بالطبع، علينا القيام بذلك، هذه مسؤوليتنا. لكن الأهم هو كيفية التغلب على العوائق وكسر الحواجز... الشرط الإسلامي السياسي والاقتصادي الأسمى للزكاة هو كيف نحرر الناس، كيف نجعلهم أحرارًا، متحررين من الحاجة. هذا هو شرط الزكاة أيضًا. لكن للأسف، هذا ليس محل النقاش!" — د محمد أسوتاي

"الزكاة واجب شخصي ومورد عالمي رئيسي، حيث يبلغ مجموع ما ينفقه المسلمون في العالم حوالي 20 مليار دولار من دافعي الزكاة المؤهلين. حتى فرض ضريبة عالمية بنسبة 10% يمكن أن يعالج تغير المناخ والتفاوت الاقتصادي. الزكاة هبة من الله سبحانه وتعالى، ووصفة مقدمة لمعالجة العديد من التحديات والمشاكل." — د. ساندرا بيرتيك

"لا يكمن الخطر في التدخل نفسه، بل في غياب فاعلين إسلاميين مؤهلين في هذه المجالات. إذا لم نشارك في صياغة الخطاب، واقتراح البدائل القانونية والمؤسسية، وتحديد كيفية دمج الزكاة، فسيملأ آخرون هذا الفراغ، ربما بطرق لا تحترم الجوهر الديني للزكاة. لذا، يكمن الخطر الحقيقي في غيابنا، لا في حضورهم. تقع على عاتقنا مسؤولية دينية وأخلاقية واستراتيجية. يجب علينا استعادة هذا الخطاب، واقتراح آليات فعّالة تضمن الحفاظ على قدسية الزكاة، مع الاستجابة في الوقت نفسه لواقع السياسات العامة وأنظمة الحماية الاجتماعية الحديثة. وإلا، فإن الزكاة معرضة لخطر أن تتحول إلى مجرد "ضريبة" أخرى، مجردة من معناها الروحي، ومنفصلة عن مستحقيها، وتديرها جهات قد لا تفهم أبعادها الأخلاقية والحضارية فهمًا كاملًا." — د. إبراهيم تليوة

معالجة التحديات والفجوات: اقتراحات المشاركين

تبادل المشاركون ما اعتبروه تحديات أو فجوات أو مشكلات تتعلق بمعرفة الزكاة وممارستها. وقد تراوحت هذه التحديات بين ملاحظات عامة وشاملة، ورؤى متعلقة بفئات محددة من أصحاب المصلحة، وبين مفاهيم نظرية ومنهجية وتطبيقات عملية.

التحديات والفجوات في إدارة الزكاة

أوضح عدد كبير من المشاركين في المقابلات أن المعرفة بالزكاة ومعناها وإمكاناتها غائبة على نطاق واسع في جميع الدول. بينما يعي البعض وجوب إخراج الزكاة، فإن الفهم العميق لأدوارها في العدالة الاجتماعية وأبعادها الأخلاقية يتغيب غالبًا، بما يتجاوز مجرد العطاء. كما لوحظت اختلافات بين الدول في دمج الجانب النظري مع التطبيق العملي.

أبرز التحديات على مستوى الممارسة والإدارة:

- **عدم تثقيف المتبرع:** يتركز التركيز غالبًا على التسويق أكثر من رفع الوعي بأهمية الزكاة وأهدافها.
- **غياب الدمج الشامل للمبادئ والأخلاق الإسلامية:** بما في ذلك معالجة الأسباب الكامنة وراء الفقر أو عدم المساواة، وأخذ الاعتبارات البيئية والاستخدام المستدام للموارد في الحسبان.
- **التركيز على النتائج قصيرة المدى:** على حساب التأثير المستدام والطويل الأمد.
- **التأثر بالديناميكيات التنافسية:** بدلاً من تطوير نهج تعاوني وشامل.
- **القيادة والنظام المعزز:** حيث يتم التأثير على الممارسات من قبل هياكل قائمة دون مراجعة نقدية للنهج المتبع.
- **الزكاة كأداة مالية فقط:** التنفيذ المعاملاتي للزكاة، والتعامل معها كأي مال آخر، يفقدها البعد الروحي والتنموي.
- **الجهل أو محدودية المعرفة لدى بعض الإداريين:** حيث يختلف فهمهم للزكاة، سياساتها، وما يمكن وما لا يمكن إنفاقها عليه.

الفجوات بين المانحين والمستفيدين:

- **ضعف فهم المزكي:** بعض المزكين يجهلون مقدار الزكاة الواجب إخراجه، كيفية حساب النصاب، أو الجهات المستحقة، وقد يُقدّرون الزكاة بدلًا من حسابها بدقة.
- **قلة إدراك فوائد الزكاة:** يجهل المزكي الفوائد التي تعود عليه وعلى الآخرين من إخراج الزكاة.
- **ضعف فهم أبعاد الزكاة التنموية:** هذا يقيّد الإداريين في اتخاذ قرارات استراتيجية، ويجعل التركيز على الاستجابة قصيرة المدى فقط.
- **تبرع غير منصف:** في بعض الأحيان يؤدي التبرع غير الرسمي إلى تفاقم عدم المساواة، حيث يحصل بعض المجتمعات على دعم أكبر من غيرها.

دور علماء الشريعة والتحديات في إدارة الزكاة

وجّه العديد من المشاركين انتقادات وملاحظات حو دور علماء الشريعة في إدارة الزكاة، كما ذُكر في أجزاء أخرى من هذا التقرير. وأشار المشاركون، من مناطق جغرافية متنوعة، إلى وجود فجوة بين العلماء والمجتمعات التي تخدمها الزكاة، ما أدى في كثير من الأحيان إلى صدور فتاوى غير فعّالة قلّلت من تحقيق أهداف الزكاة. وأعرب البعض عن قلقهم حيال **ركود حركة الاجتهاد**، في إشارة إلى قلة قيادة أو مشاركة العديد من العلماء في مناقشات حول الاعتبارات المعاصرة لتطبيق الزكاة. كما ذكر بعض المشاركون أن بعض العلماء الذين يوقعون السياسات التي تسمح لجمع الزكاة للمنظمات العلمانية لا يحصلون على معلومات كافية ولا يشاركون في تنفيذها أو التأكد من تطبيقها عمليًا.

أشار المشاركون أيضًا إلى أن العلماء أحيانًا لا يدركون الضرر طويل المدى الذي قد ينتج عن إقرار سياسات غير عملية، فيما يتعلق بالإدارة الفعلية للزكاة. ومن منظور آخر، أشار أحد المشاركين إلى أن العلماء يعملون الآن كمستشارين لا كممثلين للأمة، إذ أن الشرعية

التي كانت تُستمدّ سابقًا من المجتمع – حيث كان علماء الدين في علاقة مباشرة مع المجتمع ويتحدثون ويفكرون نيابة عنه – قد تآكلت مع مرور الزمن. وبدلاً من ذلك، يستمد العديد من علماء الدين الذين يتحدثون في شأن الزكاة شرعيتهم من القطاع المصرفي او الاقتصادي، مما يربط منطق السوق بالسياق السياسي والاقتصادي للزكاة.

في إطار هذا التحليل، ذكر المشاركون أن العلماء لم يوضحوا بشكل كافٍ، حين يوافقون على السياسات، المفاهيم والنظريات الأساسية المتعلقة بالزكاة مثل اهمية القيم في الإسلام، مما أعاق الفهم الكامل والتطبيق الأمثل للزكاة. وقدّموا أمثلة محددة حيث رأوا أن دور العلماء أعاق أثر الزكاة، منها:

- عدم السماح ببناء الآبار التي يمكن أن يستفيد منها الأثرياء أيضًا، مما يضر بالمجتمع ككل.
- رفض اعتبار بعض المحاصيل الزراعية مستحقة للزكاة رغم أهميتها.
- الالتزام بالقراءة التقليدية للفئات الثمانية دون السماح بنفقات معاصرة، مثل: الصرف على التعليم تحت فئة "في سبيل الله"، أو الاعتبارات الحديثة ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية.

اقتراحات لتعزيز إدارة الزكاة ومعالجة الفجوات

قدّم المشاركون في المقابلات مجموعة من الاقتراحات لمعالجة التحديات والفجوات في إدارة الزكاة، مع التركيز على الجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة العملية.

أظهرت نتائج الاستبيان أن 80% من المشاركين لم يُجيبوا على سؤال حول ما يرغبون في معرفته بشكل أفضل فيما يتعلق بالزكاة، لكنهم أبدوا اهتمامهم بالأحكام والشروط والنصاب، وكذلك بفضولهم حول الأدوات الرقمية وطرق تكاملها مع الوقف.

وأشار أحد المشاركين إلى الحاجة إلى علماء يمتلكون أدوات الأصول والقواعد والمقاصد، وقال:

"لدينا الكثير ممن يعرفون لكنهم لا يتكلمون، أو يخشون الحديث، أو لا يعرفون كيفية عرض المعلومات بطريقة تُسهّل على الناس إدراك أن هذا هو الإسلام، وليس بدعةً في العبادة لا سابقة لها. لكننا نحتاج إلى من يملكون أدوات الأصول والقواعد والمقاصد. أنتم تعرفون مبادئ الاجتهاد، وتعرفون كيفية التوفيق بين الواقع والخبراء على أرض الواقع." (محمد نور الدين ليمو)

وأوضحت إحدى المشاركات أهمية النظر للصورة الشاملة وربط الرؤى الجزئية، قائلة:

"لا ينظر الجميع إلى الصورة الشاملة. يركز البعض على قضايا محددة للغاية. السؤال هو: كيف نجمع بين هذه الرؤى المختلفة بطريقة تُحفّز حوارًا شاملًا بين القطاعات؟" (د ساندرا بيرتيك)

بينما ركزت مشاركة أخرى على تكييف الفهم التقليدي للزكاة مع الواقع المعاصر، مشيرة إلى:

"مصارف الزكاة معروفة لدينا، وهي مبينة بوضوح في القرآن والسنة. وقد جرت العادة على اتباعها. لكنني أعتقد، في ظل الظروف الإنسانية الراهنة، أننا بحاجة إلى تكييف هذا الفهم لتلبية احتياجات السياق الحالي بشكل أفضل." (د لبنى عبد العزيز)

في حين شدّد آخرعلى أهمية المؤسسة المركزية للزكاة لضمان بقائها كعبادة، قائلاً:

"في اللحظة التي نزرع فيها الخوف في قلوبنا، نكون قد فقدنا أحد أركانها الأساسية وتسببنا في ضياع الزكاة. حينها، تصبح مجرد أداة مالية، ولنتوقف عن تسميتها زكاة، ولنسمها مجرد حفنة من المال يُنفقها المسلمون على هذه القضية أو تلك. لم تعد زكاة. فلا زكاة بدون مؤسسة مركزية للزكاة." (د شارق صديقي)

على المستوى العملي، ركّز المشاركون على تبادل المعرفة بين القطاعات المختلفة وزيادة الوعي بها، وتعزيز التفاهم بين أصحاب المصلحة، والتعلم من وجهات نظر بعضهم البعض وخبراتهم. كما اقترح البعض تطوير آليات وأساليب طويلة الأمد لمعالجة إدارة الزكاة بنظرة شاملة، دون إهمال الاحتياجات الفورية، ودمج وجهات النظر الجزئية والكلية في تخطيط وتنفيذ البرامج.

كما أكّدوا على أهمية التعدد في التخصصات، حيث اقترح المشاركون عقد اجتماعات دورية لأصحاب المصلحة متعددي التخصصات لتحديد المشكلات وحلها، وربط العلم والاجتهاد بالممارسين، مع إشراك أصحاب الحقوق، والمنظمات من جميع الأحجام، ووسائل الإعلام، والمحاسبين، والأكاديميين، والعلماء.

كما شدّد بعض المشاركين على أن الجهود لا يجب أن تكون "عالمية" بالضرورة، بل يجب الاعتراف بتعدد النهج والسياقات الوطنية، وتقدير أن لا توجد أمة واحدة يناسبها حل واحد.

وأخيرًا، دعا المشاركون إلى أن تكون هذه الجهود شاملة ومتوازنة، مع ضمان مشاركة النساء والمانحين وأصحاب الحقوق في كل مراحل التخطيط والتنفيذ.

اقتراحات محددة للمسؤولين في إدارة الزكاة

"ينبغي للعلماء أن يشجّعوا المانحين على إخراج الزكاة على مدار العام. لأنّ ما يحدث الآن هو أن الجميع يظنّ أن عليه إخراج زكاته في شهر رمضان فقط لأن الأجر فيه أعظم. ونتيجة لذلك، نحصل في هذا الشهر على مبالغ كبيرة — أكثر من المعتاد — ثم نضطر إلى توزيعها وترشيدها لتكفي الأشهر الإحدى عشرة التالية. أمّا لو شجّع العلماء الناس على إخراج الزكاة طوال العام، فأعتقد أن المؤسسات ستكون لديها موارد الزكاة متاحة بشكل مستمر على مدار السنة" (فادي الدايري)

كان الاقتراح الأكثر تكرارًا بين المشاركين فيما يتعلق بدور المسؤولين الإداريين زيادة الوعي وتثقيف المتبرعين. وأوضح المشاركون أن تحسين فهم المتبرعين للمتطلبات والحسابات الدقيقة من شأنه تمكينهم من أداء الزكاة بشكل أفضل، إلى جانب تعزيز فهمهم لمفاهيم التضامن والمسؤولية المجتمعية، والشعور بالترابط بين المعطي والمستفيد.

كما أشار المشاركون إلى أهمية تثقيف المتبرعين حول فريضة الزكاة بما يتجاوز الإغاثة الطارئة الفورية، لتشمل الأبعاد التنموية طويلة المدى.

تضمنت اقتراحات المشاركين أيضًا إنشاء أساليب تعاونية وتشاركية بين الإداريين، وتطوير مؤسسة مركزية للزكاة، واتباع استراتيجيات واضحة للتنفيذ، مع التفكير خارج النظم التقليدية وقيادة الحوار حول السياسات، ووجود خطط تنفيذ مستدامة تركز على رؤية التأثير وتوثيقه ومن ثمّ تقييمه.

بالإضافة إلى ذلك، شدّد المشاركون على أهمية إعادة ربط إدارة الزكاة بالاقتصاد الأخلاقي الإسلامي والضرورات الأخلاقية، لاستكشاف ما يعنيه الوفاء بالحقوق والعدالة الاجتماعية من منظور إسلامي، والنظر في النقاط التي قد تتعارض فيها مبادئ معينة، مثل الحياد، مع مبادئ الزكاة.

اقتراحات محددة تتعلق بدور علماء الشريعة في إدارة الزكاة

ناقش عدد كبير من المشاركين دور العلماء في اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام المتعلقة بتطبيق الزكاة بشكل صحيح في الوقت الحاضر. وأشار خمسة منهم صراحةً إلى أهمية الاجتهاد، ودوره في ربط التفسيرات التاريخية بالتفسيرات المعاصرة، ومواءمة الفقه مع السياق العملي.

وتضمنت المقترحات المطروحة:

- الاجتهاد العملي لإعادة النظر في الأحكام القديمة، ومراعاة السياق المعاصر في الحلول الفقهية.
- توسيع أو إعادة النظر في المصارف الثمانية للزكاة، لمعالجة القضايا المجتمعية الحديثة.
- الاستفادة من الفوارق بين العصور التاريخية والمعاصرة، لإنتاج تفسيرات جديدة تتناسب مع تغيرات عصرنا الحالي ومتطلباته.

اقترح أحد المشاركين إقامة ورش عمل علمية قائمة على الاجتهاد الجماعي، مؤكّدًا أن:

"لا تقع مسؤولية الاجتهاد على عاتق العلماء المتخصصين فقط، بل ينبغي أن تكون جزءًا من برامج متعددة التخصصات."

وتشمل هذه الورش مجالات متعددة مثل: علم الاجتماع، العلوم السياسية، الاقتصاد، وغيرها، بحيث تُسهم في ترجمة المقترحات إلى واقع ملموس عبر فتاوى استراتيجية للأمة. كما تضمنت المقترحات إنشاء:

- هيئات صنع القرار أو مجالس التوجيه والفتوى
- لجان متعددة التخصصات

- لجان دولية.

واعتبر المشاركون أن هذه المبادرات تشكّل بديلًا للوضع الراهن، والذي يُنظر إليه أحيانًا على أنه يتعارض مع الأهداف الاقتصادية الكلية للزكاة. واقترح البعض أن يُعيد العلماء التركيز على هذه الأهداف، بدلًا من الانشغال بالقضايا الجزئية مثل التكاليف العامة، والتركيز على التأثير والاستراتيجية.

كما دعا المشاركون العلماء والباحثين إلى تعزيز تفاعلهم مع الواقع العملي والتطبيقي، لفهم احتياجات المجتمع بشكل أفضل، مع اعتبار أن تحسين التواصل شرطًا أساسيًا لفهم هذه الاحتياجات وكيفية توظيف الزكاة لمعالجتها.

أشارت المناقشات أيضًا إلى أن المشاركة العلمية تساعد في حل الإشكاليات الفقهية المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، وفهم دور الدول، وتحقيق توافق الآراء بشأن الإدارة العلمانية، وتقديم المشورة حول دمج مهمة الزكاة في بناء المجتمع وتعزيز الإيمان في إدارتها.

كما تم التأكيد على ربط عبادة الزكاة بالوقف، ضمن الإطار الأخلاقي والسياسي والاقتصادي للإسلام. وطُلب من العلماء أيضًا تشجيع التبرعات المستمرة على مدار العام، ودعم حل النقاشات الأخلاقية، مع الدعوة إلى مرونة في الفتاوى الجامدة.

وأخيرًا، نُصح العلماء عند إصدار الفتاوى أو التصديق عليها، بأن يكون ذلك من خلال مؤتمر للقيادات الإسلامية أو هيئة اجتهاد، بدلًا من العمل منفردين، لضمان شفافية العملية وانفتاحها. وأكد المشاركون أن من يستمد شرعيته من العلماء الذين يوجّهون إدارة الزكاة ينبغي أن يكون محل ثقة المجتمع.

اقتراح إعادة تفسير المصارف الثمانية للزكاة لمواجهة التحديات المعاصرة

"إذا كان المسلمون يعتقدون، كما أعتقد أنا، أن الله أعطانا الزكاة قبل 1400 عام كحل معاصر ومستمر ومناسب للمجتمع، بغض النظر عن مكان وجودك ومتى كنت، ثم أعطانا ثمانية مصارف يمكن القول إنها شاملة، فأعتقد أنه يمكنك النظر إلى المجتمع اليوم بكل قضايا العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ثم تجد ضمن هذه المصارف الثمانية حلولاً لكل تحدي." (د شارق صديقي)

دعا بعض المشاركين في المقابلات إلى توسيع نطاق مصارف أو فئات الزكاة الثمانية لتلبية الاحتياجات المعاصرة والخاصة بكل سياق. وأشاروا إلى أن اتساع هذه المصارف يسمح باستيعاب التحديات المعاصرة، بما في ذلك الظلم الاقتصادي والاجتماعي وقضايا المناخ وغيرها من المشكلات المجتمعية.

في المقابل، كان آخرون أكثر حذرًا في تحدي القراءات التاريخية، مفضلين الالتزام بالتفسيرات التقليدية.

واقترح المدافعون عن الاعتبارات المعاصرة عقد مناقشات دورية متعددة التخصصات، يشارك فيها علماء الدين والاقتصاديون وخبراء الأمن وغيرهم، لتحديد كيفية تعريف هذه المصارف وتطبيقها في سياق وفترة زمنية محددة. وأكد المشاركون أن هذه العملية يجب أن تستند إلى مبادئ "المصلحة العامة" القرآنية، بدلًا من الاعتماد حصريًا على التفسيرات التقليدية.

كما ناقش المشاركون الاعتبارات العملية، مثل:

- جواز استخدام أموال الزكاة لتغطية التكاليف الإدارية.
- اعتبارات تحديد الأولويات.
- وضبط الحسابات لضمان توزيع الزكاة بشكل فعال وعادل.

الأمثلة التطبيقية لمصارف الزكاة الثمانية

فيما يلي عرض للفئات الثمانية للزكاة مع أمثلة مقترحة لما قد تتضمنه كل فئة:

الفئة	أمثلة مقترحة لما قد تتضمنه الفئة أيضًا
االفقراء	الفقراء التقليديون، مع مراعاة الفقر الشامل الذي يشمل الأطفال الذين فقدوا أحد الوالدين أو كلاهما، لضمان حماية الموارد الطبيعية وتأثيرها الإيجابي على المستفيدين.

المساكين	المحتاجون الذين لا يملكون الوسائل الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الأسر التي تعيلها امرأة أو يتيم بلا معيل.
المؤلفة قلوبهم	تشمل غير المسلمين أيضًا وليس فقط المسلمين الجدد، لتعزيز حسن الجوار ومنع العداء تجاه المسلمين. يمكن أن تُستخدم لبناء جسور بين الأديان. لوحظ أن هذه الفئة تم تجنبها أحيانًا من قبل بعض منظمات قطاع المساعدات.
في الرقاب	أولئك الذين في العبودية، مع توسيع الفهم ليشمل أشكال العبودية الحديثة، مثل الإدمان على المخدرات أو الاستغلال الاقتصادي، ولتمويل جهود تحريرهم، مثل تسوية قضايا في المحاكم أو الكفالة.
الغارمون	المدينون، بما في ذلك المساعدة في سداد القروض التعليمية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف تعليمهم.
في سبيل الله	لمواجهة الإسلاموفوبيا، وللدعوة والدفاع عن الإسلام سياسيًا، وللتعليم والدعوة، خاصة فيما يتعلق بمن يخرجون من الإسلام. تشمل أيضًا مكافحة التطرف العنيف، وبناء المدارس والآبار التي يستفيد منها المجتمع بأكمله، والعمليات الجراحية، والعمل المؤسسي.
ابن السبيل	المسافر، بما في ذلك النازحين داخليًا واللاجئين، والأشخاص عديمي الجنسية أو العالقين على الحدود.

لوحظ في المقابلات تكرار الإشارة إلى فئة **"في سبيل الله"** باعتبارها الفئة الأوسع، والتي يمكن توسيعها لتضم مقترحات إضافية، بينما ذُكرت فئة **"ابن السبيل"** على نحو أقل، لكونها غير متاحة لكثير من المستحقين. أما الفئتان المخصصتان **للفقراء والمحتاجين**، فقد تم ذكرهما بكثرة، وربما طغى ذلك أحيانًا على باقي الفئات.

إدارة الزكاة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية

"أعتقد أن قيمة معنى الزكاة تكمن في كونها ذات قيمة للعدالة الاجتماعية. وهذا واجب على من يدير الزكاة، فهي حقًا من أجل العدالة الاجتماعية." (د أميليا فوزية)

ناقش بعض المشاركين في المقابلات كيف يمكن استثمار أموال الزكاة بطريقة استباقية لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة الظلم الاجتماعي والاقتصادي أو مواجهته. على سبيل المثال، يمكن للمسؤولين عن الزكاة في المنظمات غير الحكومية التحول من الإطار الخيري التقليدي إلى إطار يركز على العدالة، مع إعادة ربط برامجهم بالقيم الإسلامية مثل العدل والإحسان والميزان، وتصميم تدخلاتهم وفقًا لذلك. وتم التأكيد على التمييز بين "التوزيع"، الذي يقتصر على صرف الأموال، و"التخصيص"، الذي يسعى بشكل استراتيجي لتحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية. وقد أشار أحد المشاركين إلى أن ما يمكن أن تحققه الزكاة "يعتمد على ذكاء وصدق نية المسؤول عن الزكاة."

كما ناقش بعض المشاركين دور التبرعات النقدية كوسيلة تمكينية مهمة، تتوافق مع نقل الملكية والحفاظ على حق المستفيدين في اتخاذ القرارات. وأكدوا أن الطرق المؤسسية المنظمة والجماعية قادرة على ضمان توزيع الزكاة بعدل ودون تمييز، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بشكل منهجي. وفي الوقت نفسه، أشاروا إلى أن التبرع الفردي بين الأشخاص له فوائد كبيرة، إذ يعزز العلاقة بين المانح والمستفيد ويحافظ على صدق وطهارة العطاء، التي قد تتأثر بالسياق المؤسسي.

وعند مناقشة كيفية تطبيق برامج الزكاة في قطاع المساعدات الدولية، واعتبار الزكاة أداة للاقتصاد السياسي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية الكلية، ناقش أحد المشاركين افتراضيًا إمكانية استهداف الزكاة لمعالجة عدم المساواة في النظم الغذائية العالمية. على سبيل المثال، في الحالات التي أدت فيها تدخلات صندوق النقد الدولي إلى صعوبات في الأسواق المحلية وفرض التبعية، يمكن للزكاة تمويل برامج توزيع الغذاء بشكل مستقل عن قيود الصندوق، ودعم تخزين الحبوب، وتقليل الاعتماد على

المساعدات الخارجية. كما يمكن تقديم التمويل لتحرير المزارعين من سلاسل التوريد الاستغلالية، وتشجيع الاستثمار في الزراعة المقاومة لتغير المناخ، بدلاً من إجبارهم على تصدير المحاصيل النقدية.

تعكس هذه المقابلات إجماعًا واسعًا على أن الزكاة هي آلية إلهية لتحقيق العدالة، وأن قطاع المساعدات الحالي يعاني من التقصير، إذ يفشل في دعم الاقتصاد الأخلاقي للزكاة ويعاملها كمصدر تمويل آخر فحسب. وهناك رغبة قوية في الإصلاح المؤسسي والاستراتيجي لضمان أن الزكاة تضطلع بدورها الكامل كركيزة للتوازن الاجتماعي والاقتصادي.

أفضل الممارسات في إدارة الزكاة

بينما ركز المشاركون في المقابلات على جوانب إدارة الزكاة التي يرون أنها بحاجة إلى تحسين، تم أيضًا تبادل عدد من أمثلة **أفضل الممارسات**. في بعض الحالات، ناقش المسؤولون على المستوى العالمي مقارنة أطر عملهم وسياساتهم بمنظمات مثل **الإغاثة الإسلامية** و**مؤسسة الزكاة الوطنية National Zakat Foundation**، والتي ذُكرت عدة مرات في المقابلات على أنها تتبع ممارسات ونماذج رائدة في هذا المجال.

كما تم تبادل الدروس المستفادة من مختلف أنحاء العالم، فذكر أحد المشاركين أنه حضر فعالية استمرت عشرة أيام في إندونيسيا، وقد وفرت له فرصة لوضع استراتيجيات والتعرف على المناهج الرائدة. وأشاد مشارك آخر بمعهد مؤسسة الزكاة لدعمه التعليم العالي في مجال الزكاة. واستُشهد بالنماذج الماليزية والإندونيسية كأمثلة عالمية ناجحة ورائدة في إدارة الزكاة.

مؤسسة الزكاة الوطنية (NZF)

مؤسسة الزكاة الوطنية (NZF) هي منظمة مسلمة تهدف إلى إدارة الزكاة وتنسيقها في ست دول مختلفة. تأسست في المملكة المتحدة عام 2011، ولديها اليوم فروع شريكة في هولندا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وألمانيا. بينما تجمع فروع المؤسسة الزكاة وتوزعها محليًا، فإن لديها طموحًا عالميًا لدعم توحيد إدارة الزكاة عبر تأسيس مؤسسات زكاة وطنية جديدة في دول أخرى.[21]

تصف مؤسسة الزكاة الوطنية رؤيتها في المملكة المتحدة بأنها تهدف إلى أن يشعر جميع المسلمون بالطمأنينة بمعرفة وجود مجتمع يعتني بهم، وأن يكون لهم الحق في الحصول على دعم الزكاة عند الحاجة، مع تسهيل الوصول إليه. كما تؤكد على أهمية النهج المحلي: تمكين المجتمعات ومؤسساتها من رعاية جيرانهم وفق القيم الدينية[22]، وتوفير مراكز لدعم الزكاة. وأظهر تقرير قياس الأثر لعام 2023 في المملكة المتحدة أن آراء المستفيدين تُبرز دور الزكاة في تعزيز الترابط المجتمعي، وتقوية الإيمان، وتقديم الدعم الاقتصادي وتمكين المستفيدين.[23]

وفي مقابلة ضمن هذا المشروع وصف الرئيس التنفيذي للمؤسسة في المملكة المتحدة، الدكتور سهيل حنيف، الزكاة بأنها "مؤسسة ذات رؤية جوهرية"، مؤكدًا أنها ليست مجرد وسيلة لتوزيع الأموال، بل نظام للعطاء يهدف إلى بناء المجتمع، ويعتمد على اللامركزية وملكية المجتمع.

وقد ذكر العديد من المشاركين في المقابلات، من الإداريين والأكاديميين من دول مختلفة، مؤسسة الزكاة الوطنية كمثال رائد على أفضل الممارسات، معتبرين أن نموذجها المؤسسي المنهجي، وتركيزها على بناء المجتمع، والأهداف التي تدمجها في إدارة الزكاة، كلها عناصر أساسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند إدارة الزكاة على المستوى الدولي. وتبقى هناك فرص للتعلم من تجربتها واستكشاف سبل التعاون الاستراتيجي مع مؤسسات مماثلة دوليًا.

[21] **مؤسسة الزكاة الوطنية العالمية(NZF Worldwide) ، "العضوية"، تمّ الدخول في 20.10.2025.**

[22] NZF UK A Zakat Vision for the United Kingdom 2025

[23] NZF UK, Annual Report, 2023

الخاتمة: نحو تنظيم جماعي واستراتيجي للزكاة

أكد المشاركون على أن الزكاة تمثل **أداة شاملة ذات أبعاد ثلاثة: روحية، واجتماعية، واقتصادية**، وكلها مستندة إلى المبادئ الإسلامية السامية. واعتُبر العدل والميزان، كجزء من الاقتصاد الأخلاقي للإسلام، من العناصر الجوهرية لتحقيق أهداف الزكاة. ودعا بعض المشاركين إلى وضع الزكاة في سياق الاقتصاد السياسي والأخلاقي للإسلام، بما في ذلك علاقتها بالوقف والصَدَقة، وإعادة إحياء المفاهيم الأساسية، مثل نظرية القيم الإسلامية، لفهم أعمق لأهمية الزكاة وإمكاناتها الكاملة.

رأى المشاركون أن للزكاة فوائد متعددة تشمل المانح، والمستفيد، والمجتمع ككل. وتباينت تقديرات التأثير الاقتصادي للزكاة، بين تقديم الإغاثة الفورية وبين تحرير الناس من الحاجة بشكل دائم، مع اتفاق الأغلبية على أن الهدف الأساسي يجب أن يكون تمكين المستفيدين، بحيث لا يظلوا متلقين للزكاة دون جدوى على المدى الطويل.

وقد أشار المشاركون إلى أن الزكاة لم تحقق بعد كامل إمكاناتها ودورها وغايتها، ويرجع ذلك إلى التعامل معها في الإدارة الدولية كأداة معاملاتية بحتة، سواء من قبل الجهات المسلمة أو العلمانية، حيث يهيمن التركيز على التوزيع الفوري على حساب التمكين والتحول الاجتماعي. وأكد المشاركون أن دمج اعتبارات العدل الاجتماعي في إدارة الزكاة، وهو عنصر أساسي من مهمتها، يغيب عن الممارسة العملية إلى حد كبير.

وتشير نتائج المرحلة الأولى من المشاركة إلى ضرورة تبني نهج جماعي واستراتيجي لإدارة الزكاة، يركز على: تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، تمكين المجتمعات، ربط الزكاة بالقيم الإسلامية الجوهرية، وضمان أن تكون إدارتها عادلة، شفافة، ومستدامة. كما تؤكد الحاجة إلى دمج الزكاة في رؤية شاملة تتجاوز التعامل معها كمصدر تمويل عابر، لتصبح أداة حقيقية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي.

الزكاة كأداة للعدالة والتحول الاجتماعي

أكد المشاركون أن الزكاة غالبًا ما تُعامل كآلية للمساعدات العادية، بدلًا من كونها مؤسسة تحويليّة تهدف إلى تحقيق التوازن وإرساء العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وأوضحوا أن الزكاة لم تُستغل بعد كامل إمكاناتها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، وأنها بحاجة إلى إدارة تعزز المجتمعات، وتستعيد روح التضامن، وترفع من شأن كل من المانحين والمستفيدين على حد سواء.

وأشار المشاركون إلى غياب رؤية جماعية أو قيادة منسقة على المستوى الدولي لإدارة الزكاة، مؤكدين الحاجة إلى آليات منظمة وشفافة يقودها المجتمع والمسلمون، لاستعادة القيادة الأخلاقية والمؤسسية للزكاة. وناقشوا كيف أن نهجًا منظّمًا ومنهجيًا من شأنه أن يمكّن من التركيز الاستراتيجي على التأثير طويل المدى، ويضع معيارًا للحفاظ على دور الزكاة في إدارتها الدولية وتنظيمها. وأوضحوا أن نطاق القيادة والتنظيم لا يشترط أن يكون عالميًا، بل يمكن أن يكون محليًا ومبنيًا على السياق والاحتياجات المحددة.

كما شدّد المشاركون على أهمية إعادة صياغة فهم الزكاة لتشمل كلًّا من الإغاثة الفورية والتمكين المستدام على حد سواء، معتبرين أن الأمر لا يتعارض مع بعضه، بل يجب أن يكمل بعضه الآخر. وأشاروا إلى ضرورة وضع استراتيجيات تساعد المستفيدين على الانتقال من حالة الاعتماد على المساعدات إلى الاعتماد على الذات والكرامة، مع تحقيق توازن بين الإغاثة الفورية والتمكين البنيوي. كما شددوا على أهمية الربط بين الرؤى الجزئية والكلية، وبين المفاهيم الأكاديمية والواقع الإداري العملي.

وأخيرًا، أبرز المشاركون أن الثقة والمشروعية هما الأساس في إدارة الزكاة، معتبرين أن المسؤولين عنها هم أمناء على أمانة مقدسة، مسؤولون أمام الله والمانحين والمستفيدين والأمة ككل. وأثيرت تساؤلات حول الافتراضات والمعايير الحالية للمشروعية، مؤكدين أن الشرعية يجب أن تستمد من مساءلة شفافة وقائمة على المجتمع، لضمان التزام إدارة الزكاة بالقيم الأخلاقية والروحية الحقيقية.

في هذا السياق، قد يُنظر إلى مسألة الإدارة العلمانية للزكاة على أنها عرض لمشكلة أوسع. فبينما اختلفت وجهات النظر، رأى كثيرون أن القضية ليست فيما إذا كان بإمكان الجهات العلمانية إدارة الزكاة، بل **لماذا لا تتصدر المؤسسات الإسلامية دورًا جماعيًا للحفاظ على أهداف الزكاة**. وكان واضحًا أن ليس جميع المشاركين يوافقون على تقييم موحد للمخاطر المحتملة للإدارة العلمانية، مؤكدين أن فهمًا أفضل لهذه المخاطر يساعد على تكوين آراء أكثر استنارة. وهذا يشير إلى الحاجة لتعميق الفهم المشترك لما يُنظر إليه على أنه مخاطر محتملة.

ومن الملاحظ أيضًا، بالمقارنة مع المقابلات، أن غالبية أكبر من المشاركين في الاستبيان للمانحين اعتبروا أن وجود إداريين مسلمين أمر أساسي أو مهم جدًا. ونظرًا لأهمية الثقة في العلاقة بين الإداري والمجتمع، يبدو أن قيام بعض المؤسسات الإسلامية بتمويل أدوات الزكاة التابعة للأمم المتحدة يشكل تناقضًا بارزًا.

ومع ذلك، ما يبرز في جميع النتائج هو الحاجة للاعتراف بحل التوتر بين أهداف الزكاة وأهداف قطاع المساعدات ضمن نظام العمل الإنساني العالمي. فقد بدأت المشاورات بنطاق واسع جغرافيًا ومفاهيميًا، لتجنب حصر الإطار الديني بقيود القطاع (سواء كانت مفروضة داخليًا أو خارجيًا)، ومع ذلك من المهم فهم كيفية تأثير الظروف داخل النظام العالمي الإنساني السائد على قدرة الإداريين الدوليين على الحفاظ على أهداف الزكاة. وقد يكون من المناسب التساؤل: **أي الطرفين يجب أن يتكيف أو يُوسّع ليستوعب الآخر؟**

لقد أظهرت هذه النتائج أن العديد من الانتقادات الموجهة لقطاع المساعدات—خصوصًا فيما يتعلق بعدم توازن القوى، وعدم التركيز على الأثر أو العدالة—يمكن أن تُعالج ضمن إطار الزكاة، مما يجعل الزكاة فرصة مهمة لتقديم نموذج بديل للعمل الإنساني. نموذج يركّز على حق المستحقين فيما يجب أن يُرد إليهم، بدلًا من تصويرهم كمستفيدين عاجزين يشكرون نظامًا لا يطرح السؤال الجوهري: **لماذا توجد هذه الحاجة أصلاً؟** كما تتضمن هذه النقاشات فهم العلاقة بين الزكاة والمبادرات المحلية، وتأثير ذلك على جهود التوطين في القطاع.

دعا المشاركون إلى **تجديد الدور العلمي والاجتهادي**، كجزء من تفاعل متعدد التخصصات يربط بين المعرفة النظرية والواقع الاجتماعي، ويجسر بين المبادئ التقليدية واحتياجات العصر الحالي. واعتُبر التعاون بين العلماء، والأكاديميين، والممارسين، والمجتمعات أمرًا أساسيًا، إذ يُعدّ توجيه العلماء محورياً لتوضيح من هو المسؤول، وتحديد "المهمة الحقيقية" للزكاة، ومعالجة مسألة الإدارة العلمانية، وتوضيح ودمج أهداف الزكاة الدينية والاجتماعية لبناء المجتمع.

في حين قدّمت الرؤى الأكاديمية الإطار النظري الذي أضفى عمقًا ومبادئ على النقاش، أعرب الإداريون عن فهمهم العميق للتطبيق العملي والواقع الميداني، بما في ذلك انعكاسات ديناميكيات القوة في نظام المساعدات الدولي. ومن المهم التأكيد أن هذين المنظورين يكملان بعضهما البعض، وأن هناك دعوة قوية **لتوسيع التعلم وتبادل الخبرات بين جميع أصحاب المصلحة**، في عملية شاملة تتضمن مشاركة النساء، والمتبرعين، والمستفيدين.

ختامًا، تشير نتائج هذه المشاورات إلى **ضرورة إعادة تصور إدارة الزكاة على المستوى الدولي** بصورة جماعية، لتتحول من نهج مجزأ يركز على التوزيع العاجل للمساعدات، إلى مؤسسة استراتيجية قائمة على العدالة والتوازن والتمكين المستدام للأفراد والمجتمعات.

الملحق – قائمة أسماء المشاركين في المقابلات

الفئة: أكاديمية

الاسم	المنصب	المؤسسة	الدولة
الدكتور شارق صديقي (Dr. Shariq Siddiqu)	أستاذ مساعد ومدير مبادرة العمل الخيري الإسلامي (Muslim Philanthropy Initiative)	جامعة إنديانا في إنديانابوليس (Indiana University Indianapolis)	الولايات المتحدة الأمريكية
البروفيسورة أميليا فوزية (Prof. Amelia Fauzia)	أستاذة في التاريخ والثقافة الإسلامية	جامعة الدولة الإسلامية الشريف هداية الله جاكرتا (Universitas Islam Negeri (UIN) Syarif Hidayatullah Jakarta)	إندونيسيا
محمد فوزي أمدو (Mohammed Fawzi Amadu)	مستشار ومدافع عن التمويل الإسلامي	دار الاستثمار(Dar al Isthmar)	غانا
د صاقب ح. خطيب (Saqib H. Khateeb)	باحث في التمويل الإسلامي وطالب دكتوراه في الدراسات الدينية	جامعة أوتاوا(University of Ottawa)	كندا / الهند
الدكتور محمد أسوتاي (Dr. Mehmet Asutay)	أستاذ في الاقتصاد السياسي والتمويل الإسلامي	كلية إدارة الأعمال بجامعة دورهام (Durham University Business School)	المملكة المتحدة
الإمام سعيد مختار أبو بكر (Imam Sa-id Mukhtar Abubakar)	المدير التنفيذي	أكاديمية سايد(S.A.I.D Academy)	غانا
الشيخ محمد نور الدين ليمو (Sheikh Muhammad Nuruddeen Lemu)	مدير البحوث والتدريب	معهد الدعوة(Dawah Institute)	نيجيريا
الدكتور عبد الرحيم أدادا محمد (Dr. Abdul-Rahim Adada Mohammed)	اقتصادي ورئيس قسم التخطيط والتنفيذ والتقييم	كلية جامعة ليكساید (Lakeside University College)	غانا
البروفيسور عليو داهيرو (Prof. Aliyu Dahiru)	أستاذ في قسم الاقتصاد / المعهد الدولي للمصرفية والتمويل الإسلامي	جامعة بايرو كانو (Bayero University Kano)	نيجيريا
د سيف الدين عبد الفتاح	أكاديمي وأستاذ العلوم السياسية	جامعة القاهرة(Cairo University)	مصر

الاسم	المنصب	المؤسسة	الدولة
(Dr Saif El-Din AbdulFattah)			
الدكتورة ساندرا بيرتيك (Dr. Sandra Pertek)	باحثة ومتخصصة في التنمية الاجتماعية	جامعة برمنغهام (University of Birmingham)	المملكة المتحدة
الدكتور نامونجو حمزة (Dr. Namungo Hamzah)	محاضِرة في كلية الاقتصاد والإدارة	جامعة كمبالا الدولية (Kampala International University)	أوغندا

الفئة: إداريون (من منظمات في الجنوب العالمي أو خارج المملكة المتحدة / المقرات العالمية)

الاسم	المنصب	المؤسسة	الدولة
فائزة يوسف (Faiza Yusuf)	مسؤولة المتابعة والتقييم والتعلم(MEAL Officer)	مؤسسة زمزم – الصومال (Zamzam Foundation - Somalia)	الصومال
مختار بيحي (Mukhtar Bihi)	رئيس مكتب هرجيسا	لجنة الإغاثة الإفريقية(Africa Relief Committee)	أرض الصومال
الدكتورة لبنى عبد العزيز محمد (Dr. Lobna Abdulaziz Mohamed)	المديرة الإقليمية لغرب إفريقيا	منظمة الدعوة الإسلامية (Islamic Dawa Organisation)	غامبيا
د نوهو أليمتو صاديا (Dr Nuhu Alimatu Sadia)	المديرة التنفيذية	مؤسسة هيرآفتر – غانا(Hereafter Ghana - MHP)	غانا
شريف شعبان (Sherif Shaban)	مدير التدريب والتطوير	صندوق الزكاة والصدقة في غانا (The Zakat and Sadaqa Trust Fund of Ghana)	غانا
فريحة أحمد (Farhia Ahmed)	مديرة البرامج	مؤسسة زمزم – مكتب كينيا (Zamzam Foundation – Kenya Office)	كينيا
الدكتور إبراهيم تليوة (Dr. Brahim Talioua)	رئيس المكتب الوطني	مؤسسة السلام(Assalam Foundation)	المغرب

الاسم	المنصب	المؤسسة	الدولة
الدكتور محمد لوال مايدوكي (Dr. Muhammad Lawal Maidoki)	الرئيس التنفيذي	لجنة الزكاة والوقف بولاية سوكوتو (Sokoto State Zakkat and Endowment Commission - SOZECOM)	نيجيريا
يوسف بيليجن (Yusuf Biligin)	نائب الرئيس	هيئة الإغاثة الإنسانية(IHH)	تركيا

الفئة: إداريون (في منظمات دولية)

الاسم	الدور	المؤسسة	الدولة
عادل بدر(Adil Bader)	مسؤول الزكاة	الإغاثة الإسلامية عبر العالم (Islamic Relief Worldwide)	المملكة المتحدة
شاهين أشرف (Shahin Ashraf)	رئيسة المناصرة العالمية	الإغاثة الإسلامية عبر العالم (Islamic Relief Worldwide)	المملكة المتحدة
فادي الدايري (Fadi Al-Dairi)	المدير الإقليمي	منظمة يدًا بيد للإغاثة والتنمية (Hand In Hand for Aid & Development)	المملكة المتحدة – سوريا
الدكتور عثمان مقبل (Dr. Othman Moqbel)	الرئيس التنفيذي	منظمة العمل الإنساني(Action for Humanity)	المملكة المتحدة
لميس حفيظ (Lamees Hafeez)	مديرة الإستراتيجية والاتصال	منظمة مسلم إيد(Muslim Aid)	المملكة المتحدة

الفئة: خبرة أكاديمية وعملية

الاسم	الدور	المؤسسة	الدولة
الدكتور هاني البنا (Dr. Hany ElBanna)	الرئيس	منتدى العمل الإنساني العالمي WHAF – (World Humanitarian Action Forum)	المملكة المتحدة

الاسم	الدور	المؤسسة	الدولة
الدكتور سهيل حنيف (Dr. Sohail Hanif)	المدير التنفيذي	الصندوق الوطني للزكاة (National Zakat Fund)	المملكة المتحدة
ناصر حاج حامد (Naser Haghamed)	المدير التنفيذي السابق للإغاثة الإسلامية عبر العالم والرئيس التنفيذي لشركة AIC Ltd	الإغاثة الإسلامية عبر العالم - AIC Ltd	المملكة المتحدة
نائلة فاروقي (Naila Farouky)	الرئيسة التنفيذية والمديرة العامة	المنتدى العربي للمؤسسات (Arab Foundation Forum)	الأردن
فادي عيتاني (Fadi Itani)	الرئيس التنفيذي	منتدى الجمعيات الخيرية الإسلامية (Muslim Charities Forum - MCF)	المملكة المتحدة

منتدى العمل الإنساني العالمي -واف

World Humanitarian Action Forum

Charity Number: 1130399